مجلة الحقيقة: كتيب عن الأزمة في حركة فتح.

التاريخ: نيسان (أبريل) 1984.

عنوان الكتيب: أزمة "فتح": جذورها، أبعادها، مستقبلها"

عدد الصفحات: 44 (ايه 5).

صدر عن مجلة "الحقيقة" في عام 1984 كتيب عنوانه "أزمة فتح: جذورها، أبعادها، مستقبلها". الكتيب جمع مقالات نشرتها مجلة "الشراع" اللبنانية، ولم تحمل المقالات اسم شخص، بل نشرت بتوقيع "ديموقراطي فلسطيني" عرّفته "الشراع" بأنه "مناضل ومثقف فلسطيني مطلع. عاش الدراما الفلسطينية ممرات خلف المسرح وممرات فوقه بصفات مختلفة. ملتزم بخط القضية وشعبها في بعدها القومي والأممي".

عناوين المقالات:

=1= ما الذي يجري في فتح؟

=2= تاريخ الصراعات في فتح.

=3= لماذا الآن؟

=4= من هم؟ وماذا يريدون؟

=5= كيف تعاملت القيادة التقليدية مع الحالية؟

=6= هل استنفذت صيغة فتح أغراضها؟

=7= ضرورة برنامج جديد لحرك التحرير الوطني الفلسطيني، فتح.

=8= مستقبل المحاولة.

الحقيقة

قضايا و اراء رقم ١

ازمة "فتح"

جذورها ، ابعادها ، مستقبلها

الطبعة الثانية
نيسان ١٩٨٤

الحقيقة

AL-HAQIQA
P.O. BOX 25521
WASHINGTON, D.C. 20007

PRICE 50¢

تبادر لجنة تحرير "الحقيقة" بتجميع مواد ودراسات مختصة بمعالجة تجربة الثورة الفلسطينية ، وبعض تجارب حركات التحرر العالمية ، وتضعها بين ايدي الجماهير والمناضلين في الثورة الفلسطينية وحركة التحرير العربية وذلك ايمانا بان التجارب الماضية للثورة الفلسطينية يجب ان تدون وتدرس بشكل علمي وموضوعي للاستفادة من هذه التجارب وتطوير نواحيها الايجابية وتفادي نواقصها ، مشكلة بذلك علامات مضيئة تنير الدرب النضالي .

مقدمة

تنوعت ردود الفعل لدى ابناء الشعب الفلسطيني تجاه الانتفاضة في فتح . فهنالك من اصيب بالذهول او الخوف ، وهنالك من رحب بها ، وهنالك من كان له بعض الاعتراضات، وهنالك من اراد القضاء عليها .

ولكل رد فعل اسبابه ودوافعه بدون شك. الا ان الكثير من ردود الفعل تلك ناتج عن عدم الاحاطة التامة بابعاد الازمة في فتح واسباب انفجارها . ولعل الكتاب الذي بين ايديكم هو المادة الوحيدة التي كتبت منذ الانتفاضة والذي يتحدث عن الازمة منذ ايامها الاولى -١٩٦٨ - شاملا بالنقد والتحليل الموضوعي كافة جوانب الازمة وداعما ذلك بالوقائع .

و يتميز الكاتب عن الاخرين الذين كتبوا في نفس الموضوع بانه تناول كافة الجوانب بما في ذلك المتعلق بالمستقبل .

ونحن اذ نضع هذا الكتاب بين ايديكم ، يحدونا الامل ان يكون عونا لكل ابناء شعبنا في الاحاطة بابعاد الازمة في فتح ليمكن بعدها الخروج من الازمة بحكمة من اجل توظيف الدروس المستخلصة في استكمال وتصعيد مسيرة النضال من اجل تحرير فلسطين ، والذي لفتح فيه دور ريادي ورئيسي .

المحتويات

ما الذي يجري في فتح

الأساس

الجذور الاقتصادية/الاجتماعية

الجذور السياسية

الأساس

أطلق البعض على انفجار المعارضة داخل حركة فتح، يوم ١٠ أيار (مايو) الماضي، اسم الانتفاضة، فيما هبط بها بعض آخر الى مجرد التمرد. وقد فضلت اختيار تسمية «حالة التصحيح» لدراستي هذه، مستعيراً هذا المصطلح من العقيد أبو موسى، أبرز العسكريين في هذه «الحالة». وأعتقد أن هذه التسمية هي الأقرب الى الموضوعية، والأكثر تعبيراً عما حدث.

فالذين رأوا فيها انتفاضة، ربما أرادوا الايحاء بأن الطلاق الكامل بين القيادة التقليدية لفتح وبين هؤلاء «المنتفضين» هو حتمي، بعد أن استفحلت الخلافات بينهما، وتعارضت خطوطها السياسية ووصلت حد الصدام. أما الذين أسموا الحالة تمرداً، فقد أرادوا أن يهونوا من أمر هذه الحالة، بحيث يحصروها في حدود الاعتراض على بعض القرارات أو الاجراءات، وأن الغضب، وحده، هو الذي يحرك القائمين على هذا «التمرد»، مما يجعل أصحاب هذه التسمية يصدرون عن ادانة مسبقة للقائمين بهذه «الحالة»، فيصورهم وقد خرجوا على الانضباط العسكري، بشكل لا يليق بالثوار الحقيقيين، خاصة اذا كان هذا الخروج قد تم بسبب أمور شكلية وتفصيلية وتافهة. ولعل صورة المتمردين في صفوف انكشارية الجيش العثماني هي أرسخ صور التمرد في أذهان أبناء شعبنا العربي.

الجذور الاقتصادية/الاجتماعية

• على الرغم من أن منظمات المقاومة الفلسطينية السبع الأخرى تحمل اسم «جبهة»، الا أن حركة فتح هي الوحيدة، بين كل منظمات المقاومة الفلسطينية، الأجدر بحمل هذه الصفة. فصيغتها هي الأقرب الى الجبهة من بقية المنظمات الفلسطينية. أولاً بسبب تباين الأصول التنظيمية لقادة فتح (اخوان مسلمين، تحرير اسلامي، بعث وقوميين عرب)، وثانياً لأن البرنامج السياسي للحركة عريض وعمومي، بما يفتح الباب، على مصراعيه، للاجتهادات والتفسيرات، الأمر الذي يحفر مجار لتيارات شتى داخل الحركة، وهي الظاهرة التي تتعزز مع كل ما يستجد من أمور وموضوعات، الحياة زاخرة بها.

صحيح ان عمومية البرنامج أفادت في اجتذاب شتى الطبقات الاجتماعية الفلسطينية ـ ومن ثم شتى المدارس الفكرية والسياسية، ابتداء بالسلفيين وانتهاء بالماركسيين، وما بينهما من تيارات ليبرالية وقومية وناصرية ـ الا أن هذا البرنامج السياسي العريض ظل عاجزاً عن صهر هذه الطبقات والمدارس في بوتقة التنظيم، أساساً بسبب غياب الحياة الداخلية للحركة. وهكذا غدت فتح جبهة وطنية عريضة تحت التأسيس، ازدحمت فيها الكتل السياسية، وتنوعت. أي أن الجبهة هنا تكونت بالمقلوب. فاذا كانت الجبهة هي تحالف بين قوى وأحزاب سياسية، فإن فتح اجتذبت عناصر من قوى وأحزاب سياسية مختلفة، بشكل فردي، ثم سرعان ما بدأت القوى تتبلور داخل الحركة، لتقترب فتح كثيراً من شكل الجبهة. وقد عوضت حرية الرأي المتاحة للأعضاء، كثيراً، عن الحياة الداخلية للحركة.

ان طروحات فتح العريضة تستجيب لتطلعات كل طبقات الشعب الفلسطيني. وبشكل أصح فإن هذه الطروحات تشكل القاسم المشترك للتطلعات الوطنية لهذه الطبقات. فكل هذه الطبقات مع القول بأن فلسطين هي بلادنا، وأن الصهاينة قد اغتصبوها منا، وأن لا بديل لتحريرها من مغتصبيها، وأن تحريرها لا بد وأن يتم بالكفاح المسلح. لكن هذه الطروحات الأربعة لا تلبي كل تطلعات الطبقات الاجتماعية الفلسطينية، كما لا تشكل أركان برنامج سياسي، بسبب خلوها من تحديد لطبيعة قضيتنا الوطنية، وعدم تحديدها فصائل معسكر الثورة، محلياً وعربياً وعالمياً، واهمالها ذكر أطراف معسكر العدو، وافتقار الهدف الاستراتيجي الذي حددته لكفاحنا الوطني الى التأصيل، كما تجنبت النقاط الأربع الاشارة الى أي أهداف مرحلية، وكأننا سننطلق الى التحرير في قفزة واحدة.

مع ملاحظة أن القيادة خرجت ـ منذ أكثر من عشر سنوات ـ حتى عن هذه النقاط الأربع:

• اذا كان اشتداد ساعد البرجوازية الصغيرة الفلسطينية ـ أواخر الخمسينات ـ قد كان أحد أهم عوامل ظهور منظمات المقاومة المسلحة الفلسطينية، وأولها وأهمها حركة فتح، فإن التطور الاقتصادي والاجتماعي اللاحق للشعب الفلسطيني قد عكس نفسه على تركيب القيادة السياسية الفلسطينية، وغدا في هذه القيادة من يمثل الشريحة العليا من البرجوازية الفلسطينية، ويدافع عن مصالحها.

• ناهيك عن أن ثمة عناصر في القيادة والكوادر الوسطى تداخلت مع البرجوازية الكبيرة، من خلال العمل والمصاهرة. كما نجحت عناصر أخرى في الوصول الى مستوى عال من المعيشة، وغرقت في مظاهر الأبهة وانزلقت الى الاستهلاك الترفي.

الأمر الذي وفر المناخ لظهور محافظين جدد في القيادة السياسية الفلسطينية، وبدأ التمايز يزداد حدة داخل هذه القيادة.

• أدى غياب الديمقراطية الداخلية في فتح الى اشتداد ساعد المعارضة الداخلية من جهة، والى هجر بعض «المناضلين» العمل النضالي، فيما تراجع بعض آخر الى خط الدفاع الثاني، وأعني به خط الاغتيالات السياسية، وأخذ التنظيم يخلي مكانه للأمن، شيئاً فشيئاً.

ومع مرور الزمن تعززت أجهزة الأمن. فقد توهمت القيادة السياسية أن الأمن هو درعها الواقي من الاغتيالات السياسية، ونجح الأمن في تقديم خدمات «جليلة» للقيادة، طالما عجز التنظيم عن أدائها. فقد جربت القيادة اصدار تعليماتها للتنظيم، الذي كان يعيد معظم هذه التعليمات، معترضاً على تنفيذ أغلبها، بسبب تعارضها ومزاج الجماهير، أو بدعوى عدم استجابتها لاحتياجات هذه الجماهير. والقليل المتبقي من هذه التعليمات كان يتم تنفيذه على المدى البعيد. ولما جاءت أجهزة أمن «الثورة»، قامت بتنفيذ كل ما يصلها من تعليمات القيادة السياسية، ومما يوكل اليها من تكليفات، بسرعة تفوق خيال القيادة، وبقدر يزيد عن حجم التعلمات والتكليفات الصادرة.

وهذا ما يفسر احتفاء القيادة الشديد بالأمن، وضجرها البالغ من التنظيم. كما يفسر ـ من جهة أخرى ـ توسع أجهزة الأمن، والتهامها الجزء الأكبر من ميزانية المقاومة وأفرادها. حتى فاق عدد العاملين في أجهزة الأمن عدد المقاتلين، بمراحل.

وهكذا، تم التخلي، بالتدريج، عن التنظيم، وأخذ الأمن ينهش المساحة المخصصة للتنظيم. واتسع نفوذ أجهزة الأمن، فيما رفرف الفساد على سارية هذه الأجهزة، بشكل يحتاج الى دراسة أخرى مفصلة.

• وانتعش الفساد في بيروت، التي دأبت صحف الغرب على تسميتها بعاصمة البهجة، بما اكتظت به من أسباب اللهو والانحراف، ومع تزايد المصاعب والعقبات أمام الكفاح المسلح بدأت النتائج السلبية للاسترخاء تظهر على السطح، كما ازداد تهيؤ بعض النفوس للفساد مع ضعف التربية السياسية، ووفرة المال الآتي من بعض الدول العربية، وغياب الرقابة والديمقراطية، معاً.

الجذور السياسية

لا نريد العودة عميقاً من أجل القاء ضوء كاف على تاريخ بدء الخلافات السياسية داخل حركة فتح. فلا المقام ولا المساحة تسمحان بمثل هذه العودة.

وسنكتفي بالتوقف عند الاجتياح الاسرائيلي الأخير للبنان وحصار بيروت ومعركتها البطولية.

فقد انهار، في لحظات، الدفاع عن الجنوب، لأسباب عديدة. فعدا عن ميل ميزان القوى العسكري، بشدة، لصالح العدو الاسرائيلي، ثمة توليفة اعتباطية من سلبيات حرب العصابات والحرب النظامية، والافتقار الى القيادة الموحدة بين مقاتلي التنظيمات المسلحة، الفلسطينية واللبنانية. بل ان التنسيق ظل غائباً بين وحدات هؤلاء المقاتلين، ناهيك عن احتلال بعض المدانين بارتكاب تجاوزات وانتهاكات مواقع قيادية في مؤسسات مدنية ووحدات عسكرية، وأدى هروب هؤلاء «القادة» الى تفكك مقاومة الاجتياح في الجنوب، وان لم يمنع هذا الهروب من قيام حالات مقاومة باسلة واستثنائية خاصة في مخيمات البرج الشمالي، والبص، وعين الحلوة، والمية ومية، والرشيدية، ومواقع عسكرية قليلة، مثل قلعة شقيف، والعيشية، والدامور.

وجاء حصار بيروت، يوم ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٢، فابيضت وجوه وأسودت وجوه، وانهارت مؤسسات فيما صمدت أخرى.

وعلى الرغم من الفساد الذى نجح في التحوصل داخل بعض المؤسسات، الا أن قوة وعدالة القضية، واستعداد الجماهير، اللامحدود، للتضحية، وصمود الكتلة الأكبر من المقاتلين والمناضلين في وجه اغراءات الفساد، كلها أسباب صنعت هذا الصمود الاستثنائي، الذي مرغ أنف جيش الدفاع الاسرائيلي في تراب بوابات بيروت.

وهكذا، تغلب الخير على الشر، وانعزم الفساد أمام أطفال الآر. بي. جي.

ومع الحصار انقسمت قيادة المقاومة الى ثلاثة اتجاهات، انفصلت عن بعضها، انفصالاً حاداً.

الاتجاه الأول هو «حركة الانسحاب الآن»، وضم الذين طالبوا بالاستجابة لمطلب جيش الدفاع الاسرائيلي، بمجرد استكماله محاصرة بيروت، وانحصر هذا المطلب في خروج قيادة المقاومة الفلسطينية في سيارات، ترفع العلم الأبيض،

وتحميها القوات الاسرائيلية، حتى الحدود مع سوريا.

وتنادي الاتجاه الثاني بالعمل على تجميد الحصار والحيلولة دون تقدم القوات الاسرائيلية الى العاصمة أملاً من هذا الاتجاه في تدخل الأصدقاء المشتركين العرب (لنا ولأميركا) لدى الادارة الأميركية للضغط على اسرائيل كي تسحب قواتها من العاصمة.

أما الاتجاه الثالث فضم الذين طالبوا باكساب الحصار طابعاً سياسياً وعسكرياً يلتقيان بالمقاومة الفلسطينية، أي بتحويل الحصار الى صمود. وثمة ثلاث ملاحظات هنا:

فأولاً لم تكن هذه التقسيمات مرادفة للتقسيمات الايديولوجية/السياسية/التنظيمية. ففي كل اتجاه كان اليمين واليسار، جنباً الى جنب. فضلاً عن «عينات» من قيادات التنظيمات الثمانية.

وثانياً فان العسكر والمدنيين تداخلوا في هذه الاتجاهات.

وثالثاً فان اتجاه «تجميد الحصار» كان أقرب، في البداية، الى اتجاه «الصمود» منه الى اتجاه «الانسحاب الآن»، ولم يكن يقف في منتصف الطريق بينهما. ولا أعتقد أن الأوان قد آن للكشف عن أسماء كل اتجاه، على حدة. ولعل مما له دلالة، في هذا الصدد، ملاحظة أن اتجاه الصمود ضم كلاً من أبو صالح وأبو موسى (فتح) وجورج حبش (الشعبية) وأحمد جبريل (الشعبية - القيادة العامة).

ومعنى عن القول أن تأثير «حركة الانسحاب الآن» لم ينحط رموزها، وساد - عسكرياً - اتجاه «الصمود»، فيما فرض اتجاه «تجميد الحصار» رأيه في مجال التحرك السياسي، خلال معركة بيروت.

على أن من حق «أبو عمار» علينا أن نعترف له هنا بأنه تولى القيادة السياسية لمعركة بيروت، في اقتدار، فراوغ، وسوّف، وناور، بشكل أثار دهشة واعجاب الأصدقاء، والأعداء، على السواء. بما في ذلك فيليب حبيب، نفسه. على أنه لولا بسالة مقاتلينا وكفاءة وصلابة القيادة العسكرية لبيروت، التي تولاها، فعلاً، أبو موسى وأبو الوليد، لما وجدت مهارة أبو عمار التكتيكية هذه فرصتها للتجلي.

ومع حصار بيروت، «حرب البعض» مما لا يتعدى عددهم أصابع اليدين. فكانوا ما بين سجان طالما سام مسجونيه صنوف العسف والعذاب، وخشي من انتقامهم أو ربما لم يتصوران بصمد شعب أمام عدوه، كل هذا الصمود، بينما سكت

على قهر سجانيه له، ورجل أمس توهم أن كل الجهد قد نخره السوس، فما عاد يقوى على الصمود والمقاومة، ورجل أصاب غنى غير مشروع، فهرب، كي يستمتع بملايينه، ومثقف طالما زيف مشاعره وعواطفه، وانتحى بالكلمات، وملأ الدنيا صخباً وضجيجاً ولغطاً ثورياً.

ولكن، ما النسبة التي يشكلها هؤلاء الأفراد الى شعب تصدى بصدره، شبه العاري، لأعتى ترسانة عسكرية في العالم، وأعني بها الترسانة الأميركية؟! ان هروب أقل من عشرة آلاف أشخاص، أمر لا يقاس الى صمود أكثر من عشرة آلاف مقاتل، على محاور بيروت المختلفة، فضلاً عن مئات الألوان من المدنيين - لبنانيين وفلسطينيين - لذا ظل الطابع السائد هو الصمود والاستبسال في القتال.

ومن لم يتذر الهروب من المتحرفين، انزوى أو اختفى، فيما تقدم الفرسان كي يقودوا محاور القتال: الشهيد العقيد عبدالله صيام (محور خلدة)، العقيد أبو مجدي (محور الروشة)، العقيد أبو خالد العملة (محور المدينة الرياضية/دوار الكولا). وكل هؤلاء القادة كانوا «على الرف» أو مبعدين، لأنهم غير مطواعين!

على ان هذا لا يعني ان المتحرفين لم يتولوا قيادة أي من محاور بيروت، بل أن ثلاثة منهم تولوا، فعلاً، قيادة ثلاثة محاور. ولم يكن تصرفهم اللاحق مفاجأة لأحد. فأولهم فر من سيارته عند وقوع احدى الغارات الجوية - فالتوت قدمه، ونقل الى المستشفى، فعالجوه، وطلبوا اليه مغادرة المستشفى، الا انه رفض، بدعوى ان حياته معرضة للخطر، وظل راقداً في مستشفاه حتى يوم الخروج من بيروت. وتضلع تصرفاته، خلال اقامته في المستشفى، فيلماً كوميدياً، خاصة وان آخر مشاهد الخروج من بيروت جاءت خارج دائرة التوقع: اذ نزل في ميناء تونس (من السفينة التي نقلت القوات المنسحبة من بيروت) فنجح في سرقة الكاميرا من الجميع، واجتذب كل مصوري الصحف والتلفزيون والسينما، لأنه جلس في كرسي متحرك، وارتدى خوذة وحمل سلاحاً، ورفع يده بعلامة النصر!! أما الثاني، فقد أخرجه أبو جهاد - نائب القائد العام - من بيت في السلطة الثمنة (أكثر أحياء بيروت العربية الحاصرة أمناً)، بعد أن ضبطه مختبئاً هناك. بينما أبلغ الثالث غرفة عمليات قوات الثورة بأنه دمر ثلاث دبابات في محوره بالأوزاعي، ورد عليه أبو موسى، بالاسلكي، من غرفة العمليات، بأنه كاذب، لأنه لم يغادر منزله قرب مستشفى القاصد الخيرية.

ومع ذلك، فقد عاد هؤلاء، الآن، واحتلوا مواقع مؤثرة في حركة المقاومة، وكان جبنهم لم ينكشف خلال معركة بيروت.

وجاء رد فعل القيادة على معركة بيروت، البطولية متعدداً متفاوتاً، اذ رأى فيها بعض القادة صموداً يؤكد امكانية القتال والصمود والانتصار، فيما رأى فيها بعض آخر فرصة للتوصل الى تسوية للقضية الفلسطينية برمتها. وهكذا اختصرت الاتجاهات الثلاثة داخل القيادة، الى اتجاهين، بمجرد الخروج من بيروت. اذ اندمج اتجاه «الانسحاب الآن» من اتجاه الحفاظ على الحصار، في اتجاه واحد جديد، فيما بقي اتجاه الصمود شامخاً في وجه ريح الاستسلام. وبدأ الاتجاه الأول الجديد في الهاث وراء الادارة الأميركية، وتزيين الاعتراف باسرائيل، والتحذير من احتمال ضياع شرف هذا الاعتراف فيما لو تأخرنا عن اقترافه، وارتمى هذا الاتجاه في أحضان الاتجاه الأكثر رجعية في الوطن العربي. وتعززت الفردية

والاستئثار، اكثر فاكثر، وضرب عرض الحائط بالبرنامج السياسي لحركة فتح، وتم الخروج على المبادئ الأساسية للحركة، ونظامها الداخلي.

وما كان لمن تربى على العداء لأميركا واسرائيل ولعملائهما في الوطن العربي، وعلى أن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد للتحرير، ليرضى بالتوجهات الجديدة، التي اختارت التركيز على الدبلوماسية، مع تجاهل البندقية.

كما لم يكن للذين قاتلوا، في بسالة عز نظيرها، وحملوا أرواحهم على أكفهم، وضحوا، أن يتشاهلوا في مستقبل ثورتهم وقضيتهم.

وكان طبيعياً أن يتحرك الاتجاه الذي يرى ضرورة مواصلة الكفاح حتى النصر.

على ان هذا التحرك لم يكن الأول في تاريخ فتح، بل ان عدة تحركات سبقته، طوال أكثر من عشر سنين. ■

البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر العام الرابع لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» أيار ١٩٨٠

تعرض الوطن العربي على مر العصور لغزوات استعمارية متعددة كان أخطرها الغزوة الصهيونية الاستيطانية لفلسطين وتلك نظراً لأهمية فلسطين التاريخية التي تتمتع بها بلادنا. ولقد تعاقبت على الأمة العربية في العصر الحديث مع تحول الرأسمالية الى الامبريالية والتي تتطلب من خلال بحثها عن مناطق نفوذ وأسواق ومصادر للمواد الخام، ولاستمرار عمليات توسعية واستغلالية وذلك لمحاولة السيطرة على الأمة العربية وحفظ المواقع النفطية والاستراتيجية.

ولما كان استمرار عمليات الاستغلال والسيطرة يتطلب تفتيت الوطن العربي وتجزئته الى دويلات، ولما كانت الاستراتيجية في الوقت ذاته تتطلب وجود قاعدة استعمارية عدوانية في قلب الوطن العربي تقوم بالدور الأساسي في حراسة هذه المصالح، فقد عمدت الامبريالية الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا الى انشاء الكيان الصهيوني، وأقامت له دولة العدو التي أصبحت الحارس الأمين لمصالحها في الوطن العربي كقاعدة للعدوان على شعوب أمتنا العربية، ولضمان بقاء الاستغلال الصهيوني أطلقت ايديه في القاعدة العدوانية.

ولقد ترافق بروز الحركة الصهيونية الى الوجود مع عملية تاريخية مزدوجة تمثلت بانهيار الاقطاعيات الأوروبية وما نجم عنه من تهويد للمجتمعات الأوروبية وتحول البرجوازية اليهودية الى الدعوة للتوسع الاستعماري من جهة أخرى. وهكذا التقت مصالح الرأسمالية الأوروبية بمصالح الرأسماليين اليهود لاقامة الدولة اليهودية لضمان استمرار عمليات النهب والاستغلال الاستعمارية لبلادنا.

ومنذ ان بدأت الهجرة اليهودية في أواخر القرن التاسع عشر هب الشعب الفلسطيني للدفاع عن أرضه والذود عنها وخاصة بعد وعد بلفور واعلان صك الانتداب البريطاني على فلسطين في بدايات هذا القرن.

ولقد شهدت فلسطين انتفاضات عارمة وثورات لأهمية فجرتها جماهير شعبنا في وجه المستعمرين البريطانيين والغزاة الصهاينة وسجل الشعب الفلسطيني على امتداد أكثر من ثلاثين عاماً أروع صور البطولة والتضحية غير أن موازين القوى العالمية والعالمية والتواطؤ والخيانة من جانب بعض الأنظمة العربية قد أدى الى وقوع فلسطين عام ١٩٤٨، ولقد عانى شعبنا في مناطق الهجرة والتشريد حالة رهيبة من الضياع والتمزق والشتات، وتعرض لأبشع صور الاذلال والارهاب الى أن جاءت الانطلاقة التاريخية لحركتنا «فتح» في مطلع كانون الثاني عام ١٩٦٥ ايذاناً لشعبنا وأمتنا بمرحلة تاريخية جديدة.

وبعد هذه الانطلاقة وعدوان ١٩٦٧ تصدت الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للتحالف الاستعماري، وعضوا مع الصهيونية العالمية والرجعية العربية للقضاء على ثورتنا الوطنية المسلحة سياسياً وعسكرياً، فاتخذت بذلك جانب القضية العربية وكانت وجهتها الاستراتيجية القائمة على ... بعدوان الامبريالية ... التي كانت هناك مؤامرات عدة منها عدوان أيلول ... بعد الأردن عام ١٩٧٠ وانتهاء ... الساحة اللبنانية التي لا تخوض حرباً عن ... فضلاً عن ... والتي ... بالاضافة الى تلك طرحت

تاريخ الصراعات في فتح

سر القيادة التي لم يهزها ريح أربع نكبات

كيف نجحت القيادة في اطالة عمرها ؟!

فتح هل هي حاضنة أم تنظيم ؟

كيف انتهت انتفاضة ١٩٧٨ بصلح عشائري وبيان سياسي ؟!

لماذا ، وكيف نجحت قيادة فتح في الاستمرار ، لأكثر من ثمانية عشر عاما ، واكبت فيها عدة هزائم ونكبات ؟!

فرض هذا السؤال نفسه في سماء الحركة السياسية الفلسطينية ، منذ نهاية العام ١٩٧٠ ، ولا زال . فقد كان طبيعيا أن تتنحى هذه القيادة مع الهزيمة المزدوجة الاولى ، وأعني بها كلا مذبحتي ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وتموز (يوليو) ١٩٧١ .

وهذا التنحي الاختياري يحدث في الحركات والأحزاب السياسية «المحترمة» ، مع كل فشل أو تقصير ، ومن باب اولي مع الهزيمة والكارثة . فيما تلجأ قواعد الحركات والاحزاب في الأقطار المتخلفة الى تنحية قياداتها ، بالقوة ، في مثل هذه الحالات .

وليس صحيحا ان قيادة فتح اكتفت بالتعامل مع كل هزيمة ونكبة بمنطق «يا جبل ما يهزك ريح» ! بل انها ، أيضاً ، عمدت الى اجراءات واساليب ، مكّنتها من اطالة عمرها ، الى يومنا هذا .

بدء الصراع :

أطل الصراع برأسه ، بعد معركة الكرامة (١٩٦٨/٣/٢١) ، والتي خسرت القوات الاسرائيلية فيها اربعة اضعاف ما خسرته بشريا لدى احتلالها الضفة الغربية ، صيف ١٩٦٧ . الأمر الذي كان بداية نهوض وطني فلسطيني ، عبّر عن نفسه في تدفق الشباب الفلسطيني ، بالالاف ، الى صفوف منظمات المقاومة عموما ، والى صفوف فتح على الأخص ، بعد السمعة العالية التي اكتسبها مقاتلوها في هذه المعركة .

وفاجأ «الكم» المتدفق قيادة فتح ، وكان فوق طاقتها على الاستيعاب والتنظيم ، مما جعلها تلجأ الى تكوين مؤسسات وأجهزة بديلة للتنظيم من أجل استيعاب القادمين الجدد ، وادارتهم . لكن «الكم» الوافد أفاد «الكيف» القابع في فتح ، وأعني به الاتجاه الراديكالي ، الذي التقط نقطة بدء النهوض الثوري المشار اليها ، وأخذ يضغط من أجل تحقيق حلمه في بناء تنظيم ثوري ، لكن احلامه اصطدمت برفض القيادة . على أن أمواج النهوض تغلبت على هذا الرفض ، وبدأ التنظيم في التبلور ، ولكن بأشكال أخرى ، فمن المليشيا الى التنظيم النسائي وصور اخرى من التنظيم الجماهيري . وهنا أراد الراديكاليون داخل فتح في الاردن اقامة تنظيم طليعي ، يقوم مقام النواة لهذا «الكم» المترامي ، الا أن هذه الخطوة لم تر النور ، بفعل معارضة القيادة ، أساسا .

على أن ما تراكم كله ، في هذا الصدد ، تم اغتياله ، في ما بين ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وتموز (يوليو) ١٩٧١ ، على يد القيادة السياسية ، التي تنازلت ، طواعية ، بالسياسة عما عجز غيرها عن تحقيقه بالسلاح .

فقد وافقت قيادة فتح على تجميع أسلحة المليشيا في مخازن ، يقوم الجنود الاردنيون على حراستها ، كما اتفقت مع السلطة الاردنية على أن يخرج الفدائيون من المدن والمخيمات ، الى مواقع يتجمعون فيها ، تحددها لهم قيادة الجيش الأردني . الامر الذي سهل توجيه الضربة القاصمة لهؤلاء الفدائيين ، في مذبحة تموز (يوليو) ١٩٧١ .

اجهاض المواجهة الأولى :

وهكذا ، تطور التمايز الى مواجهة ساخنة بين قيادة فتح وقواعدها . واعترى الغضب هذه القواعد . وأخذ الهمس يعلو ، شيئا فشيئا ، بضرورة تغيير القيادة ، بعد كل ما ارتكبت من أخطاء استراتيجية في ادارة الصراع فوق الضفة الشرقية للأردن ، قبل المذبحة الاولى ، وبعد ما قدمته من تنازلات كبيرة ، بعد المذبحة الاولى ، أدى الى تسهيل مهمة المذبحة الثانية .

ولم تصدر صيحات الغضب هنا من مواقع اليسار الفتحوي فحسب ، بل ان أطرافا وتجمعات مناضلة اخرى أخذت تهيء الارض للاطاحة بالقيادة المقصرة وصاحبة النظرة القصيرة الخاطئة ، والتي تسببت بالكارثة المزدوجة ، اياها .

وأذكر أن احد قادة فتح اقتحم اجتماعا صغيرا لبعض المعارضين ، وقال للمجتمعين ، وهو شاهر مدفعه الرشاش : «لا تظنوا ان قيادة فتح ستخرج من بينكم ، فإن اي من الأنظمة العربية لن يدفع لكم مليما واحدا» !!!

لكن ابو عمار كانت لديه اساليب مختلفة ، عن الاسلوب الفج الذي سلكه هذا «القائد» . فقد لمس ابو عمار ، بحسه التكتيكي ، أن البخار قد تجمع اكثر مما ينبغي ، لذا فقد سارع الى التحضير لعقد

مؤتمر فتح الثالث، الذي انعقد، فعلا، في درعا، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١.

وبدأ أبو عمار الكلام، في جلسة الافتتاح، فعدد سلبيات وأخطاء وانحرافات القيادة، ومارس النقد الذاتي، بشكل يفوق كل تحضيرات المعارضين. الأمر الذي كان أجهض كل حماساتهم، و«نفس» الغضب المتجمع كله. واستجاب أبو عمار، ومن معه، الى مطالب شكلية لليسار المعارض، فحملت القيادة اسم اللجنة المركزية، وتم انتخاب اثنين من اعضائها، فيما تم اختيار الباقي بالتصفيق! وانتزعت اللجنة المركزية لنفسها حق اضافة ثلاثة أعضاء آخرين، بالتعيين.

ولعل مما له دلالته، في هذا الصدد، أن الشخصين المنتخبين كانا أبو صالح (نمر صالح) وكمال عدوان. حيث ينتمي الأول لليسار المعارض، والثاني لليمين المناضل، المعارض ايضا.

وبانتخاب كل من صالح وعدوان لم يعد التمايز داخل اللجنة المركزية مغايرا لتيارات الحركة، كما كان في ما بين ١٩٦٨ و١٩٧١، بل اخترق هذا التمايز القيادي رمزان لتيارين في القاعدة، ولعل هذا هو مما أغرى بعض اعضاء اللجانة المركزية لحركة فتح على اصطناع قواعد لهم، اد عمدوا الى تشكيل احهزة ومؤسسات لهم، استوعبت المئات من الأعضاء. وهكذا، تشكلت كتل داخل الحركة مرادفة ـ الى حد بعيد ـ للأجهزة والمؤسسات. فكان يقال جماعة فلان في الجهاز الفلاني. وكان فلان هذا هو رئيس الجهاز، أو عضو اللجنة المركزية المحسوب رئيس الجهاز عليه.

وتأكد الحضور القاعدي في قيادة فتح بعد المؤتمر الرابع للحركة (إبريل [نيسان] ١٩٨٠) حين نجح في انتخابات اللجنة المركزية للحركة كل من ماجد ابو شرار، وقدري (سميح ابو كويك).

وكان موقع المعارضة قد تعزز في المجلس الثوري، منذ المؤتمر الثالث، حيث نجح العديد من عناصرها في انتخابات هذا المجلس، مثل ناجي علوش وماجد ابو شرار وأبو موسى وابو خالد العملة وابو داود/وأبو خالد الصين، فضلا عن الاعضاء الثابتين في هذا المجلس من المعارضين، مثل قدري، وابو حاتم (محمد ابو ميزر)، وأبو نضال (صبري البنا)، وحمدان (يحيى عاشور).

ولم تكن خطوة التنفيس تكفي الا للتهدئة المؤقتة. لذا فقد توالت بعدها الخطوات، فتم تعيين اثنين من يمين فتح، الموالين لأبي عمار، لم ينل اولهما سوى سبعة اصوات في انتخابات مؤتمر فتح الثالث.

ومن هنا ظل ولاؤه لمن رفعه الى اللجنة المركزية، بعد أن خذلته قواعد الحركة وكوادرها. أما الثاني فكان مرشح سيد قطب حاكما لقطاع غزة، في انقلاب الاخوان، الذي كان مقررا القيام به، في مصر، عام ١٩٦٦.

ضرب حمدان:

ثم بدأت القيادة تعمل على حرمان المعارضة من مواقعها. وبدأت بحمدان، ونجحت في تأليب عناصر كثيرة ضد حمدان، بسبب استئثاره باقليم لبنان، وتضايقه من وصول عناصر التنظيم والقوات من الأردن، على ما زعمت القيادة المحرضة. فكان أن وقع الصدام المسلح من عناصر موالية لحمدان، أواخر ١٩٧٢، وانتهى الأمر بأن نصح كمال عدوان حمدان بالتنحي. وقد كان.

وأخذت القيادة تسد ما تبقى من القنوات التنظيمية، وتضيق الخناق على المعارضة.

والى جانب سيف المعز كان ذهبه. وبدأ الافساد رحلته. وتم استخدام أموال الرجعية العربية في الأوجه التي تتطلع هذه الرجعية الى استخدامها فيها. وبالامتيازات المادية والمعنوية تم اغراء الكوادر الوسطى، ونجحت هذه الامتيازات في اقتناص بعضهم، فيما تم «تطفيش» بعض آخر، ممن استعصى على الاغراء، وقتل البعض الأقل، ممن اختار انهاء الحوار مع القيادة، والخروج على الحركة. وشيئا فشيئا، أخذ عدد المتساقطين يزداد، ما بين مهاجر ومستجيب للاغراء، بعد أن طال انتظاره للفرج على يدي المعارضة.

على أن هذا أدى الى خلق أزمة ثقة داخل «المعارضة»، من جهة، كما أفقد الناس الأمل في الخلاص على يدي الكوادر الوسطى، بعد أن تكشفت غالبيتها عن مباذل ومساوئ، تفوقت فيها على القيادة نفسها.

وهكذا، ضمنت القيادة بقاءها. خاصة وان البديل المتاح كان أبو نضال (صبري البنا)، مما جعل الأنظمة العربية تعزز دعمها للقيادة الراهنة على أبي نضال واغتيالاته.

حالة أبو نضال:

«فتح ـ الخط الصحيح»، «المجلس الثوري»، «فتح الاسلام»، «فتح الثورة»، وغيرها من اسماء

التنظيمات بديلة لفتح وموازية لها، وكلها تكونت في النصف الثاني من السبعينات، وتشي أسماؤها بادانة التوجهات السياسية لقيادة فتح. فالاسم الأول يوحي بأن قيادة فتح اختارت خطا سياسيا معوجا، ويوحي الاسم الثاني بأن أغلبية «المجلس الثوري لفتح» تعارض توجهات اللجنة المركزية للحركة؛ أما الاسم الثالث فهو لمجموعة أزعجها ما اعتبرته تخليا من قيادة فتح عن أهداب الاسلام؛ فيما تتهم المجموعة الرابعة قيادة فتح بتخليص الحركة من صفة الثورية. والواقع أن هذه التسميات هي لثلاث مجموعات متعارضة، متنافرة، وان صدرت، كلها، عن معارضة حقيقية لقيادة فتح.

وواضح أن هذه تسميات لانسلاخات من فتح، هذا عدا انسلاخين آخرين تما على مدى السنوات العشر الماضية. أي منذ تبنت قيادة فتح نهج التسوية السلمية لقضيتنا الوطنية.

فقد بدأت غيوم الغضب تتجمع، من جديد، مع التوجه الجديد المعلن لقيادة فتح، في أعقاب حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣. وسرعان ما تجمع الرافضون داخل فتح، بادئين هجومهم السياسي، بالمقالات والمحاضرات والخطب. وعبر هذا الوضع السياسي عن نفسه تنظيميا، بنشوء العديد من الكتل داخل جسم الحركة.

على أن ظروف مواتية سنحت لعضو المجلس الثوري في فتح ومعتمدها في العراق، أبو نضال (صبري البنا)، فانشق على الحركة، عام ١٩٧٥. وسمي تنظيمه الجديد باسم «فتح ـ الخط الصحيح». وتركزت الكتلة الرئيسية لهذا التنظيم في العراق. وسرعان ما انضمت مجموعة أخرى الى هذا التنظيم، عام ١٩٧٦، وجاءت نسبتها الأكبر من جسم فتح في لبنان. وفي أواخر ١٩٧٧، حمل التنظيم اسم «فتح ـ المجلس الثوري».

محاولات أخرى:

ومنذ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٤، بدأ في التبلور تكتل أقرب الى الماركسية داخل فتح، فضلا عن تكتلين آخرين قالا بالقومية، هذا عدا جيوب عدة، هنا وهناك، في جسم فتح المترامي. حتى أن البعض رأى في لوحة الحركة تشققات قربتها، كثيرا، من صورة «الفسيفساء»، بسبب افتقارها الى الوحدة والتجانس.

وكان ابو محمود ـ عضو مؤتمر فتح الثالث ـ قد تخطى الخط الأحمر لليبرالية التنظيم في فتح، وشكل مجموعة بدأت في خطف الطائرات. على ان مجموعة من أمن فتح وضعت حدا لحياة أبو محمود، في أحد شوارع بيروت، عام ١٩٧٤.

على أن حرب ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ الأهلية اللبنانية أخرت الصدام داخل فتح، وان عززت نفوذ الرفض في الحركة، أساسا بسبب ضخامة الدور الذي لعبه الرافضون في القتال خلال هذه الحرب؛ ومع الضربات التي وجهها السادات الى نهج التسوية، بعقده اتفاقية فك الاشتباك الثاني (سبتمبر [أيلول] ١٩٧٥)، وبزيارته لاسرائيل (نوفمبر [تشرين الثاني] ١٩٧٧).

لكن صمت قيادة فتح عن مبادرة السادات هذه، واقصاءها المعارضة عن القرار السياسي، بمجرد دخول قوات الردع العربية لبنان، أواخر ١٩٧٦، أديا الى تمهيد الأرض لتحالف كتل المعارضة في فتح. فالتأمت، أواخر ١٩٧٧، وضم التحالف الجديد رموز هذه الكتل، من سياسيين وعسكريين. وكانت لهذا التحالف قصة، ربما من المفيد لسياق الحديث تأجيل سردها الى حين.

وفي أول يناير (كانون الثاني) ١٩٧٨، خرج سعيد المزين (أبو هشام) ـ عضو المجلس الثوري ومعتمد فتح في السعودية ـ على العالم ببيانه الشهير، الذي أعلن فيه هجرته من فتح، بعد ١٣ عاما من المعاناة، على غرار هجرة النبي (ﷺ) من مكة، تحت ضغط «الكفار». ووقف مسؤول مالية مكتب فتح في الرياض مبايعا أبو هشام، في تقليد كاريكاتيري لدور أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) مع الرسول الكريم (ﷺ). على أن أبا عمار نجح في وضع حد لهذا الانشقاق الكاريكاتيري، في لحظات، وبيده لا بيد الأمن، هذه المرة. اذ انطلق الى الرياض وتوجه ـ من فوره ـ الى مكتب فتح هناك، واقتحم غرفة أبو هشام، وتماسك معه بالأيدي، وكانت خناقة، تدخل فيها حراس أبو عمار، باخراج أبو هشام، مرة واحدة والى الأبد، من المكتب.

وسرعان ما اكتشفت لجنة جرد، عينتها الحركة، مخالفات مالية ضخمة لأبو هشام. حتى بلغ حجم المبالغ التي ادين بتبديدها بضعة ملايين من الريالات السعودية. ورفعت لجنة الجرد تقريرها الى اللجنة المركزية، التي قررت خصم هذه الملايين المبددة من مخصص أبو هشام الشهري، بالتقسيط. وقضى قرار اللجنة المركزية بنقل أبو هشام الى لجنة الجباية المالية التابعة للحركة في العربية السعودية!

وبسبب خلافات شخصية، خرج أحد عناصر أمن فتح - واسمه الحركي «أبو سائد» - على الحركة، وشكّل «فتح الثورة». وفشلت محاولة جرت لاغتياله، في أوائل ١٩٨١.

الا أن هذه الانسلاخات لم تتجاوز أطراف جسم فتح، فيما عدا «فتح - الخط الصحيح» - المجلس الثوري لاحقا - الذي اقتطعت تنظيم فتح كله في العراق، فضلا عن بعض أعضاء الحركة، هنا وهناك.

على أن التهديد الحقيقي لقيادة فتح جاء مع زيارة السادات الى اسرائيل، في ١٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٧.

بدء الصدع:

فمع الخطر الداهم الذي حملته المبادرة على قضيتنا الوطنية، ورد الفعل البارد للقيادة التقليدية، تجمع بعض القياديين في فتح وتحركوا. وتعود أهمية التحرك المشار اليه الى عدة أمور، لعل أهمها احتواء هذا التحرك على عدد كبير من أعضاء كل من اللجنة المركزية والمجلس الثوري للحركة، ولأنه يعتبر «بروفة» المحاولة التي بدأت في ١٠ مايو (مايو) ١٩٨٣، داخل فتح. اذ ضم، اضافة الى رموز المحاولة الأخيرة، كلا من أبو اياد وابو اللطف (لجنة مركزية)، والشهيد ماجد أبو شرار وأبو داود وأبو حاتم وناجي علوش (مجلس ثوري).

ولم يكن صمت قيادة فتح عن مبادرة السادات هو المحرك الوحيد للمحاولة، بل كان ثمة حملة الابعاد التي شنتها القيادة ضد عناصر الرفض في التنظيم والقوات، بمجرد دخول قوات الردع العربية لبنان، أواخر ١٩٧٦. فأقصت العقيد أبو موسى عن قيادة قوات الثورة في جنوب لبنان، وأحلت محله الحاج اسماعيل، كما أقصت العقيد أبو خالد العملة عن قيادة الكتيبة السادسة، وتعززت فردية القيادة واستئثارها بصنع القرار السياسي، حتى أن أبو عمار كف عن التشاور مع كل من ابو اياد وابو اللطف وابو صالح، ناهيك عن أعضاء المجلس الثوري (أبو اياد هو الرجل الثاني داخل الحركة)!

وبدأت اجتماعات المعارضين، دون اشتراك اعضاء اللجنة المركزية الساخطين، وتطور الأسر، مع الزمن، حتى وصل حد انتخاب لجنة مركزية لتكتل المعارضين هذا. ثم جاء اجتياح القوات الاسرائيلية للجنوب اللبناني، واتفاق وقف اطلاق النار، الذي رفضه المعارضون، وجمع ناجي علوش وابو داود نحو مئة متطوع، انطلقوا بهم إلى الجنوب اللبناني، بعد أن أمدوهم ببطاقات تحقيق شخصية من «الامن الموحد»، الجهاز الذي يديره أبو اياد. ثم صحب أبو داود وأبو موسى الى الموقع الذي احتله المتطوعون، وتفقدوهم.

ونزل كل من أبو موسى وابو خالد الى القوات الفتحوية في الجنوب، لتعبئتها ضد القيادة.

وسرعان ما أحس أبو عمار بالخطر، فسعى لمصالحة أبو اياد، ثم استعان به للتصالح مع ابو صالح، و«فرطت» المسبحة. ولم يبق في الميدان سوى حضه ناجي علوش وأبو داود، منفردين. وفي ليلة غبر مقمرة انقض بعض مقاتلي «شهداء ايلول» الفتحويون على مواقع المتطوعين، وأسروهم جميعا، بعد أن قتلوا احدهم، وهو شاب فلسطيني ترك اسرته في الكويت، وتطوع للقتال ضد العدو الصهيوني في الجنوب اللبناني! وكانت المفاجأة حين اكتشف المتطوعون الاسرى أن قوات «جبهة التحرير العربية» - الموالية للعراق - التي كانت تحمي جناح موقع المتطوعين، قد انسحبت فجأة وبدون ابلاغ قيادة المتطوعين، وقبل دقائق قليلة فقط، من هجوم شهداء ايلول لقاعدة المتطوعين.

وسرعان ما صدر بيان سياسي عن فتح، صاغه ابو اياد، بعد أن تنازل خالد الحسن عن دوره في الصياغة الى جانب أبو اياد. وهكذا كسب المعارضون لفظيا في ما كسب أبو عمار على ارض الواقع. وذلك أن أحدا لم يلتزم بما جاء في البيان المذكور.

وفي كمين غادر، القى أمن الرئاسة - الذي اشتهر باسم الـ ١٧ - القبض على كل من أبو أحمد وابو عماد، في الدامور، ونقلهما الى بيروت، حيث برأتهما محكمة عسكرية، ترأسها العقيد نمر حجاج، من التهم الملفقة ضدهما. الا أن أبو عمار رفض قرار المحكمة، وأتى بأحد «زلمه» - ويدعى ابو صلاح ابو عمشة - وطلب اليه «اعادة محاكمة» المتهمين. فما كان من أبو صلاح الا ان امتثل للأوامر الصادرة اليه، فأعاد المحاكمة، وأصدر حكمه باعدامهما، ونفذه، في بضع دقائق.

وهكذا، اغتيل اثنان من أهم أبطال الدفاع عن مخيم تل الزعتر، حيث فقد الاول في هذه المعركة سبعة أخوة، فضلاً عن والده الذي شقته سيارتا جيب للكتائب نصفين، بسبب رفضه الاعتراف بمكان وجود ولده الأخير.

ولم يكن ذنب هذين المغدورين سوى تدبير الحراسات لأبو صالح، خلال الازمة، وتعاونهما مع كل من ناجي علوش وأبو داود!

وقد تمت المحاكمة والاعدام يوم ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٨، بينما ابو اياد يقوم باحدى جولاته الطويلة خارج لبنان، والتي اعتاد القيام بها اما تعبيرا عن سخطه، أو حتى يهرب من أحداث لا يريد ان يلطخ اسمه أو يديه بها.

وهكذا، اغتيلت اهم محاولة معارضة في فتح، بسبب تعارض اهداف القائمين بها. فمعظمهم رمى الى مجرد الضغط على ابو عمار من اجل اشراكه في تصريف امور الثورة، والبعض الآخر لوح بهذه المحاولة لأبو عمار حتى يقدّر الاخير ما يستطيع أن يسببه الأول له من متاعب، فيعيده الاخير الى حضنه. فيما تهيأ البعض الثالث - من خلال المحاولة - الى المواجهة الحاسمة مع أبو عمار.

وفي ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٧٨ نجا، بأعجوبة، حنا مقبل، من محاولة لاغتياله، وهو الذي لعب دورا اعلاميا هاما في المحاولة، بايصال صوتها ومطالبها الى العالم الخارجي.

وكانت المفاجأة حين نشرت صحيفة «فلسطين الثورة»، في اليوم التالي، تنديدا باسم أبو عمار بهذه المحاولة الغادرة.

أما المفاجأة فقد نتجت بسبب علم الجميع أن ابو عمار كان قد غادر دمشق، مساء يوم ٢٤ تموز (يوليو)، الى كوبا، ويفترض بأنه لا يدري من أمر محاول الاغتيال شيئا. كما أنه كان معلقا في الجو، في الساعات الفاصلة بين محاولة الاغتيال وطباعة الصحيفة! الا اذا كان قد أودع صيغتي بيانين لدى رئيس تحرير الصحيفة الناطقة بلسانه وليس بلسان منظمة التحرير، (كما تذكر في رأس صفحتها الاولى)، ينعى في الصيغة الاولى، للشعب الفلسطيني وللأمة العربية، الشهيد المناضل حنا مقبل، وينهي النعي بأن يعد الشهيد بمواصلة السير على خطاه حتى النصر! وفي النص الثاني ندد عرفات بالمحاولة «الآثمة». وكان طبيعيا، وقد فشلت المحاولة أن يختار احمد عبد الرحمن - رئيس تحرير «فلسطين الثورة» - النص الثاني، وينشره!

على أن اي محاولة للتحقيق في الحادث، أو حتى معاينة مكانه، لم تتم. الا أن هذا لم يمنع من تنديد جموع من المثقفين بالمحاولة. وحين عاد عرفات من كوبا، أمر باجراء التحقيق مع من أشرف على تنفيذ المحاولة، والوصول الى سبب الفشل، لمعاقبة المسؤول. وشهدت كواليس الاستخبارات العسكرية لفتح نشاطا محموما، في هذا الصدد. وظل المسؤول التنفيذي لهذه المحاولة - وهو أحد مساعدي ابو الزعيم - محل غضب أبو عمار، لسنوات غير قليلة بعد هذا الفشل. فيما أفلت ابو الزعيم من غضب أبو عمار، بسبب عدم مسؤوليته المباشرة عن هذا الفشل!

وبعد نحو خمسين يوما، حاول حنا مقبل السفر الى الكويت، مع أسرته، فاعترضته قوات من أمن الرئاسة، استعانت بقوات من الردع، الى أن تمكنت من ايداعه المعتقل.

فيما غادر ناجي علوش لبنان، سرا، حتى يفلت من التصفية الجسدية التي تنتظره. وفيما قبع أبو داود في فراشه، بعد اصابته بنوبة قلبية.

وبدا انتهت أهم حركة معارضة في فتح، ولكن الى حين، إذ بقي تحت الرماد جمر ■

الامبريالية الاميركية عدة مشروعات تصفية تهدف في اساسها الى ضرب هذه البؤرة الثورية المسلحة ومع كل هذه المؤامرات والهجمات العسكرية والسياسية كانت ثورتنا بقيادة حركتنا تخرج بعد كل هجمة اقوى مما كانت عليه. واكثر تصميما على تصعيد الكفاح المسلح في كل شبر من ارضنا المغتصبة.

ان سمة المرحلة الراهنة تتحدد باشتداد الهجوم الامبريالي على المنطقة لاعادة ترتيب اوضاعها وتثبيت السيطرة الامبريالية وتعزيزها عن طريق الوجود العسكري المباشر والقواعد والتسهيلات العسكرية المقدمة لها من قبل القوى الرجعية في المنطقة مع ما يتطلب ذلك من تغيير في الخريطة السياسية والاجتماعية وحتى الجغرافية في الوطن العربي وضمان استمرار نهب الثروات العربية.

وتتبع الامبريالية الاميركية لتحقيق هذه الاهداف سياسة طرح مشاريع للتسوية تكتسب في كل فترة ثوبا جديدا يحقق اهدافا تكتيكية في تمزيق حركة التحرر العربي وقوى الصمود فيها والهائها عن المواجهة. ولذلك فان المؤتمر الرابع لحركة فتح يعلن ان مقاومة هذه المشاريع هي مهمة ثورية لكافة فصائل حركة التحرر العربية وقواها الوطنية وقوى الصمود فيها. كما يقرر ان يحكم هذا التوجه كل خطوات الحركة المقبلة.

ان حركة فتح هي حركة وطنية ثورية مستقلة وهدفها هو تحرير فلسطين تحريرا كاملا وتصفية الكيان الصهيوني اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا وفكريا

واقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني تحفظ لجميع المواطنين فيها حقوقهم الشرعية على اساس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر او الدين او العقيدة وتكون القدس عاصمة لها، ويسود في هذه الدولة المجتمع الديمقراطي التقدمي الذي يضمن حقوق الانسان ويكفل الحريات العامة لكافة المواطنين. ويتمكن من المشاركة الفعالة في تحقيق اهداف الامة العربية في تحرير اقطارها وبناء المجتمع العربي التقدمي الموحد.

ان معركة تحرير فلسطين هي جزء من النضال القومي المشترك، ولهذا فان واجب الامة العربية ان تدعم هذه المعركة بكافة امكانياتها وطاقاتها المادية والمعنوية والتحرير هو واجب عربي وديني وانساني لهذا فاننا نعتبر ان المشاريع والاتفاقات والقرارات التي صدرت او تصدر عن هيئة الامم المتحدة او مجموعة الدول او اي دولة منفردة بشأن فلسطين والتي تهدر حق الشعب الفلسطيني بكامل ترابه الوطني هي باطلة ومرفوضة

ان اسلوبنا لتحقيق اهدافنا هو الثورة الشعبية المسلحة كونها

لماذا الآن ؟!

كيف حدد أبو عمار توقيت الانفجار ؟!
وصلت القيادة بانتهاكاتها الذروة
اقفلت القيادة كل القنوات فحفر المحاولون قناتهم
كيف رفض ابو عمار الاستماع إلى ارواح الشهداء ؟!
حين تاخرت المحاولة كثيرا عن طفح الكيل
لماذا يتخذ زعيم ذكي قرارات ينقصها الذكا
هل تتاجل المحاولة إلى ما بعد الانسحاب من البقاع ؟!
الانظمة العربية تضع فيتو على الوطنيين والاكفاء

● أبو عمار هو الذي حدد ساعة الصفر لحركة ١٠ مايو (أيار) ١٩٨٣ داخل فتح!

ولا أقصد بذلك أن الانفجار مفتعل، أو أن المحاولة مصطنعة، أو أن القائمين بها دمى ربطت بخيوط الى أصابع أبو عمار، يحركها كيف يشاء، في الوقت الذي يشاء.

معاذ الله!.إفهم مناضلون وطنيون ديمقراطيون، أفزعهم وآلمهم ما تردت اليه قضيتهم الوطنية وثورتهم، فعمدوا الى محاولة وقف تدهورهما... لعل وعسى!

يرى أبو موسى أن التوقيت «فرض علينا، فرضا، ولو سمحنا للأمور بأن تظل مستمرة على ما هي عليه، ولو سمحنا بتكريس هذه التعيينات الخطأ لبدأت حلقات أخرى على النهج ذاته» [الوطن (الكويت) ٥/٢٦].

وتقول «لجنة من كوادر حركة المقاومة الفلسطينية»، في بيان لها (٦/١٦): «أما توقيت انفجار الخلاف فقد اختارته القيادة... سعياً وراء ترتيب البيت الفلسطيني، باقصاء عدد كبير من الوطنيين الديمقراطيين عن مواقعهم السياسية والتنظيمية والعسكرية المؤثرة، كي لا يعرقل الخطوات المطلوبة (الانهزامية المساومة) من قبل الامبرياليين وعملائهم». ويشير البيان الى أن «هؤلاء الوطنيين المخلصين اضطروا للجوء الى هذا الأسلوب رداً على السياسة الانشقاقية التي مارستها القيادة، ومن أجل المحافظة على دورهم النضالي الموثوق به في مواجهة العدو الصهيوني، لا الخضوع الى ابعادهم عن ساحة المواجهة الفعلية، وخاصة في هذه الظروف التي تم فيها عقد الاتفاق الأميركي - الاسرائيلي - اللبناني، وما يفرضه ذلك من حشد لطاقات المناضلين... فبدلا من استخدام القوات الفلسطينية المشتتة، وتعيين المناضلين المجربين، ليكونوا في مستوى المجابهة، وتصعيد الكفاح المسلح، ضد الاحتلال، فقد تم اقصاء الوطنيين المخلصين. فمن الذي يمارس، سياسياً وتنظيمياً دفع الأمور نحو الانشقاق، سوى هذه القيادة...؟». وذكر البيان بسياسة القيادة، بعد مرحلة بيروت. والتي اتسمت بتسارع «معدل تقديم التنازلات عن الأسس والمبادىء النضالية، الأمر الذي يفضي وسيفضي أكثر الى انتكاس النضال الوطني الفلسطيني، وحرفه عن مساره المعادي للامبريالية والصهيونية والرجعية».

ويتأكد أن المحاولين استنفدوا كل فرص الحوار، وسدت عليهم كل سبل الاصلاح من داخل البيت.

يتساءل المحاولون: «الى متى يجب السكوت عما يجري؟ ويجيبون «لقد سكتنا طويلاً، تحت ضغط الأحداث والمراحل الصعبة وحفاظاً على الوحدة الوطنية الفلسطينية. ولكن الأمور باتت تأخذ منحى خطيراً، يهدد الثورة الفلسطينية ومبدأ الكفاح المسلح» [الشراع (بيروت) ٥/٢٣].

ويشير العقيد أبو موسى الى الصراع السياسي القديم في فتح، حيث تبلور «تيار واسع يؤمن بمفاهيم سياسية ملتزمة بالبرنامج السياسي وبالنظام الأساسي في داخل الحركة». ويردف بأن هذا التيار اختار الحوار «من أجل العودة عن هذا الخروج الذي حصل في القضايا السياسية الأساسية، الى أن وصلت الأمور، ما بعد بيروت، الى احساسنا بأن هذا التوجه السياسي أصبح يشكل خطراً على الارادة القتالية، وعلى الهدف الذي قامت، أصلا، من أجله الثورة». وينتقل الى الحديث عن الأيام السابقة على تحركه، فيقول «لقد أصبحنا في حالة من الشطط الواسع وبدون أحكام ولا ضوابط، وصلنا الى مرحلة أصبحت فيها اسرائيل مسألة وجهة نظر». ويتساءل، في استنكار «هل دورنا وثورتنا قامت لتعترف، بالنهاية، بالكيان الصهيوني، وأن تصبغ عليه الشرعية؟!» [الوطن (الكويت) ٥/٢٦].

وفي موضع آخر اعترف أبو موسى بأن سكوت المحاولين، طوال السنوات الماضية «كان كبيراً، فالذي حدث الصيف الماضي أثبت أن الأمور يجب أن تسوى، مهما كان الثمن». [الكفاح العربي (بيروت) ٥/٣٠].

ويقول المقدم أبو رعد «لقد أعلن أبو موسى عن حالته بعد أن استنفد كافة الأساليب للحوار الديمقراطي، وفي الوصول الى ما يريده جميع الفلسطينيين وجميع الشرفاء، وليس هو فحسب».

ويردف أنه بعد تحرك أبو موسى تحرك هو، وكان لا يزال خارج الحالة، «وحاولنا اصلاح ذات البين، والتوفيق بين المطالب العادلة والمحافظة على وحدة حركة فتح. لكن ذلك لم يأت بنتيجة. وفي آخر مرة ذهبت، شخصياً، الى القائد العام، الأخ أبو عمار، وناشدته بدماء الشهداء، بدماء أبو موسى التي نزفت، أكثر من مرة، في الجنوب اللبناني في مواجهة العدو الصهيوني، وبدماء أبو عيسى، التي نزفت أكثر من مرة، أيضاً، وبدماء كل الذين نزفت دماؤهم من أجل صون القضية». لكن القائد العام

واصل اصدار قراراته، على الخط نفسه، مما دفع بـأبي رعـد الى الانحياز للمحاولين [الوطن (الكويت) ٥/٢٨].

ويقول التعميم رقم (٦) للمحاولين (٦/١٦) «لجأنا الى هذا الأسلوب بعد أن قصّرت اللجنة المركزية والمجلس الثوري عن القيام بمهماتهما الأساسية، وسمحا بالخروج على النظام الأساسي والبرنامج السياسي، ومن ثم الدخول في المحرمات، وبعد أن استنفدنا كل الوسائل في اللجوء الى الأطر». وأشار التعميم الى ما كان طالب به أبو موسى، في دورة المجلس الثوري لفتح، التي انعقدت في عدن، يوم ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، وتضمنت مطالبه مطالب المحاولين الحالية نفسها، وفيها حذّر من عواقب هذا الأمر، وختم بقوله: (ألا هل بلّغت، اللهم فاشهد)». وبدلاً من أن تأخذ بعض القيادة في فتح مذكرة أبو موسى بعين الاعتبار «أقدمت على فصل أبو صالح من المجلس الوطني، ومنع الأخ قدري من الحديث أمام المجلس الوطني، وطردت الأخ أبو أكرم من المجلس، واستمرت على النهج الذي جرى التحذير من مغبة الاستمرار في السير عليه، حيث انخرط البعض، بعد انعقاد المجلس الوطني، في محادثات لتحقيق مشروع ريغان، وتمت الموافقة على اللقاء مع منظمة صهيونية جديدة، هي (منظمة جنود الاحتياط من أجل السلام)، وقدمت دراسة تتحدث عن ضرورة التمييز بين صهيونية تقدمية وأخرى رجعية، وتم لقاء، في هنغاريا، مع وفد صهيوني، ضم أفراداً من حزب العمل الصهيوني، وجرى الحديث فيه عن الاستعداد لتمزيق الميثاق الوطني، إرباً إرباً، اذا قبلت اسرائيل التفاوض مع منظمة التحرير».

ولا شك أن السؤال التالي قد راود أكثرنا:

لماذا يقدم أبو عمار - وهو القائد السياسي الذكي - على اتخاذ مثل هذه القرارات، التي تستفز «طوب الأرض»، فيما دأب أمثاله من الزعماء على اتخاذ قرارات تسعى لارضاء الجماهير؟!

والجواب في تقديري:

لقد تصالح أبو عمار مع رئيس الجمهورية السورية، الفريق حافظ الأسد، في ٣ مايو (أيار) ١٩٨٣، بعد قطيعة دامت لنحو أحد عشر شهراً متوالية. وتوهم أبو عمار أن هذه المصالحة تقطع الطريق على أي تحرك للمعارضة داخل فتح في وجه قراراته الاستفزازية سالفة الذكر، والتي اتخذها بعد لقائه بالأسد بأربعة أيام فقط. وبذا يكون وصول أبو عمار بالاستفزاز الى حده الأقصى دافعاً للفرز الحاد داخل فتح، مما يفضي بالمعارضة الى خارج فتح، ويبقي فتح موحدة خلف أبو عمار، وتغيب المعارضة بسلوكها المزعج والمحرج لأبو عمار في الأوساط العربية والعالمية، مع كل تنازل أو تراجع يقدمه الرجل الأول في فتح والحركة السياسية الفلسطينية عموماً.

وأي مستقرىء للأحداث بعد خروج المقاومة من بيروت، لا شك سيلحظ الميل المتزايد لدى القيادة السياسية لتقديم تنازلات جوهرية الى معسكر العدو، مع كل مشروع سرابي يلوح في الأفق لتسوية القضية الفلسطينية.

أما صوت المعارضة من خارج صفوف فتح فهو أقل ازعاجاً لأبو عمار، وأقل تشويشاً على صورته كزعيم بلا منافس لفتح «العمود الفقري لمنظمة التحرير الفلسطينية»، كما يصر بعض الكتاب على تسميتها.

وثمة سؤال آخر، يجيب على نفسه بنفسه، لكن من الضروري طرحه، وهو:

هل كان على رموز المحاولة أن ينتظروا حتى يقوم أبو عمار، فعلاً، بنقل القوات من البقاع الى قطر عربي، بعيداً عن المواجهة مع اسرائيل، ليبدأوا هم محاولتهم؟!

لا شك أن البقاع اللبناني هو المكان الأكثر مناسبة لمثل هذه المحاولة. ففي اي دولة عربية فإن مثل هذه المحاولة تقبر، فوراً، بتضافر قوات القطر العربي المعنى مع قوات أبو عمار، حتى قبل أن يسمع العالم بهذه المحاولة، أو يتعرف على مطالبها وتوجهها السياسي.

وتتعزز القناعة بسلامة التوقيت، لو علمنا ان رموزاً عديدة من المحاولين طالما نصحوا أبو عمار بضرورة مواجهة السلبيات وتصحيح المسار، بل أنهم واجهوه بأخطائه وسلبياته، أكثر من مرة، حتى انه يمكن القول ان فرص الحوار معه قد استنفدت، منذ مدة طويلة، وباتت القناعة لدى القطاع الواسع من المقاتلين وأعضاء التنظيم بأن أخطاء أبو عمار وسلبياته ليست عفوية، بل هي مع سبق الاصرار والترصد، لأنها جزء من برنامج «التكويع».

ولعل من اطرف ما سمعت من دفاع عن سياسات أبو عمار رأيين، أولهما سلّم بوجود الفساد في الحركة، وبرعاية أبو عمار له (مضطراً)، كما سلّم بعدم أهلية كل من أبو هاجم والحاج اسماعيل، وأغلب من فرضهم أبو عمار على رأس القوات والمؤسسات، بل سلّم بضرورة

محاسبة أبو هاجم والحاج اسماعيل على ما اقترفاه بحق الوطن والثورة. لكنه استدرك بأن أبو عمار وجد نفسه مضطراً لتعيينهما، استجابة لمطلب رسمي عربي، وعلى وجه التحديد لمطلب احدى الدول العربية، التي تعمل، علناً، لصالح الادارة الأميركية. أما القادة والضباط الشرفاء فثمة «فيتو» رسمي عربي عليهم. - حسب معلومات المحاور - ومن هنا فإن أبو عمار لا يستطيع تعيين أي منهم في موقع قيادي!

واردف المحاور الصريح أن أبو عمار مضطر لمسايرة الطلبات الرسمية العربية.

وخطورة هذا الراي في تسليمه باننا لم نعد في ثورة. ناهيك عن أن مثل هذه الاستجابات ستعمل هدماً في جسم الثورة، وستغتال القضية.

الرأي الثاني يقول، بصراحة شديدة، أيضاً، ان أبو عمار يعي أن طريق القتال أصبح مسدوداً، وانه بدأ يجرب طريق المساومة والملاينة.

ولم يضع صاحب هذا الراي في اعتباره ان القضية لا تحتمل التجريب. فالبديهيات السياسية تؤكد أن العدو - أي عدو - لا يمنح «انتصاراً» أو حتى «حلاً» لعدوه، طواعية وعن طيب خاطر. ومن أراد أن يجرب في الاتجاه المعاكس لهذه البديهية عليه أن يدخل دورة لمحو الأمية السياسية. ومن جهة أخرى فإنه اذا كان ميزان القوى الأقل ميلاً لصالح العدو - طوال الفترة من هزيمة ١٩٦٧ وحتى اجتياح لبنان (١٩٨٢) - لم يمنحنا حلاً أو تسوية، فهل تحولنا من القتال الى استجداء الأعداء - الادارة الأميركية واسرائيل وعملائهم في الوطن العربي - سيقنعهم بضرورة وأهمية منحنا مثل هذا الحل، بخاصة بعد أن أصبحنا أكثر أدباً؟!

وبعد كل هذا التجريد، ربما أصبح مفيداً الانتقال الى التجسيد.

مفجّر الصراع

اذا كانت عوامل الصراع قد أخذت في التراكم منذ معركة الكرامة (١٩٦٨/٣/٢١)، أو - كما يحلو للبعض القول - ان فتح ولدت وهي تحمل بذور تفتتها في داخلها، فإن المفجّر الصغير توفر، مرة أخرى، بعد خروج قوات المقاومة الفلسطينية من بيروت.

• اذ اختل توازن التحالف في قيادة فتح، بمقتل ماجد أبو شرار (١٩٨١/١٠/٧)، في روما، وبعد أن اتخذ أبو عمار قراره بتجميد حضور أبو صالح جلسات اللجنة المركزية لفتح (وهو قرار غريب عجيب، اذ لا يوجد نص في النظام الداخلي للحركة يقضي بتجميد حضور جلسات، بل هناك التنحية والتجميد والفصل من الحركة) بعد الخروج من بيروت. وبعد أن اتخذ أبو عمار قراراً آخر بتنحية قدري عن ممارسة مهامه، كنائب لمسؤول التعبئة والتنظيم في فتح. وكلها قرارات فردية تعسفية، تفتقر الى أبسط مظاهر الديمقراطية.

• وهذا ينقلنا الى عامل التفجير الثاني، وأعني به **توسع أبو عمار في ممارسة فرديته وفي الافادة من استئثاره بالقرار السياسي الفلسطيني** وبمقدرات حركة فتح ومنظمة التحرير، على السواء.

• ادار ابو عمار ظهره لحقيقة هزيمة قوات المقاومة في جنوب لبنان وبيروت، على الرغم من الصمود البطولي الذي تجلى، خلال الاجتياح الاسرائيلي للبنان، صيف ١٩٨٢. الأمر الذي دفع بأبو عمار الى رفض محاسبة أي من الذين أخطأوا أو تقاعسوا، خلال الاجتياح المذكور، وأبرز هؤلاء كل من أبو هاجم والحاج اسماعيل. وقد أدى تغني أبو عمار بالانتصار العظيم في لبنان الى أن يطلب اليه عصام سرطاوي - ساخراً - المزيد من مثل هذه الانتصارات، حتى نعقد مجلسنا الوطني القادم في الفيجي، اذا ما وافقت سلطات الجزيرة على عقده فيها!

صحيح أن سرطاوي أراد باقرار أبو عمار بالهزيمة، أن يدفعه، بعدها، الى الاستسلام لارادة العدو، الا أن المعارضة أرادت من هذا الاقرار البدء بمحاسبة الذين هربوا من الضباط وبينهم أبو هاجم والحاج اسماعيل وأغلب رجال أبو عمار في القوات - من اعادة النظر في الخطة العسكرية، ان وجدت، وصياغة خطة أخرى للمواجهة مع اسرائيل، ودراسة الممارسات السياسية السابقة لمنظمة التحرير ... أي، باختصار، اجراء مسح شامل للماضي، من أجل الانطلاق الى المستقبل، بخطى واثقة وضمانات أكثر.

على أن أبو عمار آثر سلوك طريق وسط، فلم يعترف بالهزيمة، ولا هو أعاد النظر في الممارسات السياسية والعسكرية والتنظيمية للمنظمة، بل سلك نهجاً وفق فيه بين هذين الطريقين.

• فقد دأب أبو عمار - منذ الخروج من بيروت - على بذل المحاولات لمد الجسور مع أطراف معسكر العدو، فركز الجهود من أجل «اقناع» الادارة الأميركية بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبدأ يزيّن للشعب الفلسطيني أمر

الاعتراف باسرائيل؛ وتنازل ـ طواعية ـ عن جزء غير يسير من الرصيد الذي حصلت عليه منظمة التحرير، من خلال صمودها في معركة بيروت، وانكشف ميل عرفات لتسليم مفاتيح المنظمة، لمشاريع التسوية السرابية الأميركية.

• وأدى هذا الى التركيز على الجهود الدبلوماسية، مع التبشير بانتهاء دور البندقية.

• وعاد المنحرفون الى تبوّ مواقعهم التي سبق وتخلوا عنها، طواعية وفراراً من المسؤولية، عند الاجتياح الاسرائيلي للبنان، صيف العام ١٩٨٢.

وأخيراً، جاءت قرارات ٧ مايو (أيار) ١٩٨٣، القاضية بتعيين أبو هاجم قائداً للبقاع، والحاج اسماعيل قائداً للشمال، مع اقصاء الضباط الاكفاء عن البقاع الى أقطار عربية أخرى.

ويرى أبو موسى أن هذه التعيينات جاءت «باتجاه الحل الأميركي، دون الرجوع للمجلس العسكري. ووضع بموجبها على قمة الهرم العسكري قيادات نرى فيها نهجاً للمستقبل السياسي، أكثر منها قصة تنظيمية» [الوطن (الكويت) ٥/٢٦].

وفي موضع آخر، أشار أبو موسى الى «الهيكلية الرثة التي قامت على الاستزلام [أي الأعوان]»، واستنكر، في سخرية، اقدام أبو عمار على ترقية الحاج اسماعيل ـ قائد الجنوب اللبناني الذي فر الى الشمال مع أول رصاصة انطلقت في الاجتياح ـ ويصف أبو موسى هذه الترقية بأنها «ذروة الاستهتار». ويشير الى «اصرار أبو عمار على اسناد مناصب أساسية لأشخاص يعرف الجميع مدى حدودهم الأخلاقية والسياسية والعسكرية». ويردف «هؤلاء الأشخاص هم المسؤولون عن الهزيمة. ومع ذلك، فقد عمد عرفات الى ترقيتهم، أو أسند اليهم مناصب أكثر حساسية. أي أنه كان يعد لهزيمة جديدة، وبالأشخاص أنفسهم، ولم يكن هناك بد من التحرك السريع لوقف هذا الانهيار... وعندما اكتشفنا أن الرجل قد غرق، نهائياً، بوعود فيليب حبيب، كان لا بد من التحرك، وقطع دابر التقهقر» [الكفاح العربي (بيروت) ٥/٣٠].

وقال التعميم الأول للمحاولين (٥/١٤) إن هذه القرارات «إضافة لكونها تشق فتح، وتصفي قواتها (العاصفة)، وتشكل انقلاباً، عسكرياً وتنظيمياً، وتسمح باستفراد فئة معينة بقوات الثورة دون جميع الفصائل، تشكل البداية، التي لا بد منعها لفرض موقف سياسي معين في فتح، تمهيداً لفرضه على كل الساحة الفلسطينية، ولاضعاف الموقف العربي الوطني المناهض للمخططات الأميركية ضد قضيتنا الفلسطينية ووطننا العربي» مما اضطر المحاولين الى اللجوء للأسلوب الذي اتبعوه «من أجل تصحيح الثورة، على كافة الأصعدة».

عود الى التوقيت

بغض النظر عمن يكون حدد ساعة الصفر، فعلاً، فإن البعض يتساءل، في خوف صادق على الثورة، عما اذا كان التوقيت مؤاتياً. خاصة وان الأعداء يحدقون بالثورة من كل اتجاه. وهي التي خرجت، لتوها، من بيروت والجنوب اللبناني، مثخنة بالجراح.

والرد بسيط: فإذا كان هذا هو وضع الثورة، فهل يكون القرار المناسب هو تعزيز مواقع المنحرفين داخل مؤسسات الثورة، واللهاث خلف الادارة الأميركية، مع بقية مظاهر «التكويع» الأخرى، والتي لم تعد خافية على أحد؟!

ومن جهة أخرى، فإن التطهير هو ضرورة حياة لكل مجتمع وثورة. كما أن كل الأوقات مؤاتية لاجراء التطهير، وعلى الأخص في أعقاب كل تراجع، ومع الرغبة في النهوض من أي كبوة.

صحيح أن وجود قلة من المنتفعين بالثورة، والوصوليين، والمنحرفين لا يسيء الى الشعب وتقاليده، ذلك أن وجود مثل هؤلاء هو أمر حتمي في كل مجتمع وثورة. الا أن ما ليس ضرورياً وحتمياً هو صعود هؤلاء المنتفعين والمنحرفين الى مواقع الصدارة السياسية والعسكرية، وتستر القيادة السياسية عليهم، بل ـ أيضاً ـ مكافأتهم على ما يقترفونه في حق وطنهم وثورتهم.

هنا يكمن الخلل والخطر، معاً.

ومع كل يقظة شعبية بضرورة التطهير، يخرج المنحرفون ليتهموا الثائرين الشرفاء بالعمالة للأجنبي، ويرتدي هؤلاء المنحرفون مسوح الرهبان، داعين الى الوحدة «الوطنية»، بين المنحرف والشريف، الخائن والوطني، المرتزق والمناضل. شاهرين سلاح عدم مواتاة التوقيت في هذا الظرف (وكل ظرف، طبعاً)، بمجرد أن يحسوا بأن ساعة محاسبتهم قد دنت.

والمنحرفون ليسوا وحدهم في هذا المجال. بل هناك اليائسون من أي امكانية لتصحيح المسار. ويتوهم هؤلاء أن أي محاولة للتصحيح ستؤدي الى انهيار هذا البناء الذي نخره سوس المنحرفين.

ويخطىء من يظن أن شخصاً ما هو المسؤول، وحده، عما حاق بقضيتنا الوطنية وثورتنا من هزائم

ونكبات. فهناك النهج الخاطىء، والقيم الفاسدة، وأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية وتنظيمية تقبع وراء الانحرافات.

وكلما جرى الكلام عن الانحرافات والمنحرفين، فهذا يعني أن جسد المجتمع يرفض قبول هذه الأجسام الغريبة، ويلفظها. وهذا دليل صحة. وكلما ران الصمت، وكثر الكلام عن أن «ليس في الامكان أبدع مما هو كائن»، فإن الفساد يكون قد اعتلى العرض، وساد في البلطة، وغدا كبار المسؤولين مجرد موظفين كبار لدى هذا الفساد.

وباختصار، فإن أكثر الأوقات ملاءمة للتصحيح والتطهير هو غداة الخروج من المعارك، ومع التهيؤ للمزيد من المعارك. والتطهير يقوى صفوف الثورة، ولا يضعفها، على الرغم من أنه ينقص عدد العناصر المنضوية تحت لوائها. والتفاحة المتعفنة التي تفسد بقية تفاحات الصندوق هو مجرد مثل بسيط في هذا الصدد.

ولطالما قوى الرسول القائد (ص) صفوف مقاتليه بتطهيرها من المنافقين وضعاف النفوس والجبناء.

والآن، ما الذي أنجزته المحاولة، وما كان له أن ينجز بدونها؟

يقول التعميم رقم (٦) «عطلنا خطة انسحاب قوات الثورة من مواقع الصدام مع العدو الصهيوني، مما سيؤدي الى منع العودة الى مشروع الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني، القائم على أساس مشروع ريغان، والذي علق التوقيع عليه، أمؤقتاً».

ويقول أبو صالح «لو لم نتحرك لكان السيد عرفات، الآن، في واشنطن، لكن الأميركيين الذين يعرفون، تماماً، ماذا نمثل، لا يستطيعون استقباله باعتباره ممثلاً لنفسه فقط... موقفنا هو الذي أحبط تلك المحادثات الأردنية ـ الفلسطينية، بعدما أطلعنا على المسودة التي قام السيد عرفات بتعديلها بخط يده». وعن مسؤولية قيادة أبو عمار عن التراجعات، خلال الاجتياح الاسرائيلي للبنان، صيف العام ١٩٨٢، يقول أبو صالح «... ولسوف تكشف الأيام عن أمور لا تصدَّق»!!

الطريق الحتمي الوحيد لتحرير فلسطين وان الكفاح المسلح هو استراتيجية وليس تكتيكا. والثورة المسلحة للشعب العربي الفلسطيني عامل حاسم في معركة التحرير وتصفية الوجود الصهيوني، ولن يتوقف هذا الكفاح الا بالقضاء على الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين. ونعتمد في كفاحنا على الشعب العربي الفلسطيني كطليعة واساس وعلى الامة العربية كشريك في المعركة والمصير. لهذا فنحن نسعى للقاء كل القوى الوطنية العاملة على ارض المعركة من خلال النضال المسلح لتحقيق الوحدة الوطنية والى تحقيق التلاحم الفعلي بين الامة العربية والشعب العربي الفلسطيني باشراك الجماهير العربية في المعركة من خلال جبهة عربية موحدة.

اما علاقاتنا مع الدول العربية تهدف الى تطوير الجوانب الايجابية في مواقف هذه الدول بشرط الا يتأثر بذلك امن الكفاح المسلح واستمرار تصاعده. ونحن لا نتدخل في الشؤون المحلية لهذه الدول ولا نسمح لاحد بالتدخل في شؤوننا او عرقلة كفاح الشعب الفلسطيني لتحرير وطنه.

اننا نعمل على ابراز الشخصية الفلسطينية بمحتواها النضالي الثوري في الحقل الدولي وهذا لا يتناقض مع الارتباط المصيري بين الامة العربية والشعب العربي الفلسطيني ونعمل كذلك على اقامة اوثق الصلات مع القوى التحررية في العالم لمناهضة الصهيونية والامبريالية والتي تدعم كفاحنا المسلح العادل ونعمل على الحد من الهجرة الصهيونية بشتى الوسائل الى فلسطين كاسهام في حل المشكلة ونقاوم كل الحلول السياسية المطروحة كبديل عن تصفية الكيان الصهيوني المحتل في فلسطين وكل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية او تدويلها او الوصاية على شعبه من اية جهة.

وايمانا من حركتنا بان فلسطين هي جزء من الوطن العربي والشعب الفلسطيني هو جزء من الامة العربية وانطلاقا من ان الكيان الصهيوني في فلسطين هو جزء من الغزوة الصهيونية العدوانية الاستيطانية وقاعدة استعمارية توسعية فان الثورة الفلسطينية هي طليعة الامة العربية في معركة تحرير فلسطين وكفاح الثورة جزء من كفاحها وتمثل حركة فتح الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني الذي يمثل كفاحه جزءا من النضال المشترك لشعوب العالم الثالث ضد الصهيونية والاستعمار والامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية، وضد العنصرية والفاشية.

ايمانا منا بكل ذلك وانطلاقا من مبادىء واهداف واساليب الحركة ونظامها الداخلي يقرر المؤتمر العام الرابع لحركة فتح ما يلي: —

اولا: على الصعيد الفلسطيني:

انطلاقا من وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة ارضه وتمثيله السياسي وتثبيتا «للارادة الوطنية المستقلة من اجل استمرار الثورة وانتصارها».

وبما ان الثورة الشعبية المسلحة هي الطريق الحتمي الوحيد لتحرير فلسطين وان الطريق لتحريرها هو الطريق الى الوحدة، وتكريسا بان الديمقراطية هي التي تحكم العلاقات في الساحة الفلسطينية وان الحوار الديمقراطي هو الاسلوب الصحيح لتطوير هذه العلاقات يؤكد المؤتمر على ما يلي

١ ـ العمل على التعزيز المستمر للوحدة الوطنية الفلسطينية على كافة المستويات داخل وخارج الارض المحتلة بقيادة حركتنا وفي اطار منظمة التحرير الفلسطينية وبما يكفل التصعيد المستمر لكافة انواع النضال الفلسطيني

٢ ـ اهمية تطوير مشاركة الحركة بثقل اساسي في منظمة التحرير

من هم؟
وماذا يريدون؟!

هل أصبح أبو عمار ممثلاً شرعياً وحيداً ؟!

المصادر الثلاثة لقوة المحاولين.

تحالف وطني ديمقراطي يقود المحاولة.

القرار الفلسطيني هل هو مستقل حقاً ؟!.

من هم المهربون والمضاربون وتجار الذهب والفضة ؟!.

من بديهيات النظام الشمولي قيامه بتركيز الأضواء على الرجل الأول، دون غيره، الأمر الذي لا يجعله معروفاً، فحسب، على نطاق واسع في الخارج، بل، أيضاً، يجعل منه مرادفاً لشعبه وللمؤسسة التي يمثلها.

وهذا ما جعل ياسر عرفات عند الشارع العربي رمزاً وحيداً للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية، في آن معاً. وهذا ما جعل قادة التصحيح الأخير في فتح غير معروفين، سوى لدى عدد غير كبير من المهتمين بالقضية الفلسطينية، وتفاصيلها، من السياسيين والصحفيين العرب. وللشارع العربي عذره المقبول في هذا الصدد.

على أن هذا لا ينفي ما لقادة التصحيح من شعبية واسعة داخل فتح وفي الحركة الوطنية الفلسطينية، على حد سواء. وتستند هذه الشعبية الى صلابة هؤلاء القادة ونظافة أيديهم، وانتسابهم الى الاتجاه التقدمي الواسع في فتح، ناهيك عن بسالتهم التي اختبرت في المواقف الحاسمة، السياسية والعسكرية والتنظيمية، على حد سواء.

وفي هذا أحد أهم مصادر قوة حالة التصحيح، وقادتها.

أما مصدر القوة الثاني، فهو سلامة مطالبهم الاصلاحية، التي تطالب بالتمسك ببرنامج فتح السياسي وبنظامها الداخلي، أو ان شئت الدقة، العودة اليهما. ومن هنا مشروعية هذه المطالب وبداهتها، اللتان نجحتا في استقطاب النسبة الأكبر من كوادر فتح ومقاتليها، ناهيك عن أعضاء بقية منظمات المقاومة، وقياداتها. بل ان بعض قادة الطرف الآخر - مثل أبو اياد وأبو اللطف - لم يخفوا تأييدهم لهذه المطالب، وتحمسهم لها.

وحتى الآن، فإن أحداً من أبناء الشعب الفلسطيني لم يعلن معارضته لهذه المطالب، بما في ذلك أشد الاتجاهات يمينية داخل فتح وقياداتها.

أما مصدر القوة الثالث، فلعله مصدر الضعف الأساسي للطرف الآخر، وأعني به رموز الفساد الذين تبوأوا مراكز صدارة في تنظيم حركة فتح، وقواتها المسلحة، وكانوا أحد الأهداف السهلة لهجمات التصحيح الاعلامية.

من هم؟

يحاول بعض رموز القيادة التقليدية في فتح الايحاء بانتساب رموز حالة التصحيح الى منطقة معينة من فلسطين، في محاولة من هذه الرموز لاضفاء الطابع العشائري الضيق على حالة التصحيح.

وهذا أسلوب عتيد، طالما جربته هذه القيادة، من قبل، وهو الذي تمخض عن نتائج مذهلة، حيث استخدمته ضد قوات اليرموك، فور تشكيلها ١٩٧١، فقسمت هذه القوات ما بين أبناء نابلس وأبناء الخليل، وسعرت الخصومات بينهما، وجنت هذه القيادة من هذه الخصومات ما تريد، فضعفت هذه القوات، بعد أن دفع اليأس بالكثير من المقاتلين الى هجر الحركة وقواتها، على السواء. وانتهى الحال بقوات اليرموك الى التقلص الى أقل من ربع حجمها، في أقل من سنتين.

هذا في حين ينتمي قادة حالة التصحيح الى قرى ومدى ومناطق شتى من أرجاء فلسطين، فأبو صالح من قولة، وقدري من اللد، وأبو خالد العملة من بيت أولا، وأبو موسى من سلوان، وكذلك أبو مجدي، وأبو المنذر ومهدي بسيسو من غزة، ود. الياس شوفاني من الناصرة، وواصف عريقات من أبو ديس، ومحمود عيسى من بيت أولا.

ولعل في هذا التوزيع الجغرافي المترامي ما يسقط عن قادة التصحيح صفة التكتل الاقليمي والعشائري.

ولنبدأ بهؤلاء القادة، شخصاً فشخصاً.

أبو صالح: هو نمر صالح، في حوالي الخامسة والخمسين من عمره، يتحدر من أصول عمالية، اذ كان يعمل، حتى أوائل الستينات، سائقاً لجرافة في الكويت، الى أن تفرغ للعمل النضالي في فتح. وسرعان ما صعد نجمه، من تحت السلاح، فأصبح قائداً لميليشيا كافة فصائل المقاومة في العاصمة الأردنية، عمان، سنة ١٩٧٠. وفي مؤتمر فتح الثالث (ديسمبر [كانون الأول] ١٩٧١) تم انتخابه عضواً في اللجنة المركزية للحركة، ممثلاً لليسار، الذي نجح في تحقيق نفوذ قوي داخل فتح، خلال السنوات الثلاث السابقة على هذا المؤتمر. ومن يومها أصبح أبو صالح ضمن قادة العاصمة، الجناح العسكري لفتح، وأهم رموز اليسار الفتحوي. وأبو صالح هو صاحب قرار التصدي للقوات السورية، صيف ١٩٧٦. ونزل بنفسه الى حي السبيل في بيروت، للقتال الى جانب قوات «جبهة التحرير الفلسطينية»، ضد مهاجمة قوات الردع العربية لها، أواخر ١٩٧٦. ورفض الاستجابة لنداء أبو عمار له بالانسحاب ومقاتليه من أرض المعركة. وكان أحد قادة حالة التصحيح داخل فتح، ربيع العام ١٩٧٨. وعرف بمعارضته

الشديدة للمبادرات الرسمية العربية، مما أدى الى احتدام المواجهة بينه وبين القيادة التقليدية لفتح، وخلال معركة بيروت كان أبو صالح أحد الرموز الداعية الى تحويل حصار بيروت الى ملحمة بطولية، ومعه كان، من فتح، كل من أبو موسى وأبو خالد العملة. ويمكن اعتبار أبو صالح الأقرب الى فكر الطبقة العاملة من بين كل أعضاء اللجنة المركزية لفتح.

قدري: هو سميح أبو كويك، في الثامنة والأربعين من عمره، وهو عضو في اللجنة المركزية لفتح، ومسؤول شؤون الأردن ونائب مسؤول التعبئة والتنظيم في الحركة. أقام في عمان قبل نكسة ١٩٦٧، ونجح في الوصول الى موقع القيادة في نقابة عمال وموظفي البنوك والمصارف الأردنية. وان كان قد انخرط في التنظيم السري لفتح في الأردن. وبعد النكسة، ونهوض المقاومة الفلسطينية، بانتصارها في معركة الكرامة، أصبح قدري مسؤولاً للجنة اقليم فتح في الأردن. ولا زال يتولى هذا الموقع، من دمشق، حتى الآن. وقد سجنته السلطات السورية، صيف العام ١٩٧٦، بعد أن وصلها بلاغ كاذب من أبو الزعيم (مسؤول الاستخبارات العسكرية في فتح) يحرضها فيه ضد قدري. واستمر رهن السجن زهاء أربعة شهور، الى ما بعد المصالحة التي انعقدت بين سوريا والمقاومة، أوائل ١٩٧٧. انتخب عضواً في اللجنة المركزية لفتح، في المؤتمر الرابع للحركة (ابريل [نيسان] ١٩٨٠). وعرف بمعارضته الشديدة للتسوية السلمية، بكافة تسمياتها، منذ مالت اليها القيادة التقليدية لفتح، غداة حرب اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣، ولا يزال. وهو أبرز رموز القوميين التقدميين داخل فتح.

أبو موسى: هو العقيد محمد سعيد موسى، في نحو الخمسين من عمره، عضو منتخب في المجلس الثوري والمجلس العسكري الأعلى في فتح. كان ضابطاً في الجيش الأردني، حتى مذبحة سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠، حيث أشهر هويته كعضو سري قديم في فتح، وأعلن انضمامه الى صفوف مقاتليها. وغدا أحد أهم قادة «قوات اليرموك»، التي جمعت فيها كل الضباط والجنود الذين تركوا الجيش الأردني، بعد مذبحة سبتمبر (أيلول) المذكورة. انتخبه مؤتمر فتح الثالث عضواً في المجلس الثوري للحركة. وسرعان ما تولى قيادة قوات الحركة في الجنوب اللبناني، وتصدى للدبابات السورية التي

دخلت صيدا، صيف ١٩٧٦، في معركة شهيرة. وبعدها بأيام قليلة فشلت محاولة جرت لاغتياله، وان اصابته رصاصات عدة في كل من يده وساقه، وخلّفت له المحاولة عصًا يتوكأ عليها، ولا يزال. وبمجرد عودته من مشفاه في المانيا الديمقراطية، أصدر أبو عمار قراره بتنحيته وتعيين الحاج اسماعيل مكانه في قيادة القوات في الجنوب. اشترك في انتفاضة ١٩٧٨ داخل فتح، وبعدها تم تعيينه نائباً لرئيس غرفة العمليات. وتجلت قدراته وكفاءاته وبسالته خلال معركة بيروت الأخيرة، صيف ١٩٨٢، وفيها غدا القائد العسكري الفعلي لهذه المأثرة البطولية. وكانت مكافأته أن دفع به أبو عمار من الموقع الثاني في القيادة العسكرية الى ما بعد الموقع العاشر، والأنكى من ذلك أنه رأس عليه أبو الزعيم، الضابط الذي يتمتع بسمعة بالغة السوء في الساحة الفلسطينية، ويستحوذ على نسبة عالية من الشبهات، بل الادانات، أيضاً، إذ أدانته محكمة ثورية باقتراف جرائم وطنية يستحق عليها الاعدام!

ويمكن اعتبار أبو موسى ضمن أهم رموز القوميين التقدميين في الحركة.

أبو خالد: هو العقيد موسى العملة، في الثامنة والأربعين من عمره، عضو منتخب في المجلس الثوري في فتح. كان قد شارك في معركة الكرامة (١٩٦٨/٣/٢١) ضمن وحدات الجيش الأردني، حيث ظل يعمل ضابطاً فيه الى أن هجره الى فتح، منذ مذبحة سبتمبر (أيلول)، وهكذا انتقل من العضوية السرية الى العضوية المعلنة في فتح. وغدا أحد قادة قوات اليرموك. وسرعان ما تولى قيادة قوات الثورة في الجبل اللبناني، ١٩٧٦، وهي القوات التي واجهت القوات السورية، خلال صيف وخريف ١٩٧٦، في اشتباكات ومعارك ضارية. وبعدها نحاه أبو عمار عن مركز القيادة. وظل أبو خالد رهين منزله، ورفض ـ بعد انتفاضة ١٩٧٨ ـ منصب نائب أبو جهاد لعمليات القطاع الغربي (فلسطين المحتلة). وخلال معركة بيروت، جمع بعض المقاتلين، وشكّل منهم محوراً، امتد من المدينة الرياضية وحتى دوار الكولا.

يقترب بأفكاره، كثيراً، من أيديولوجية الطبقة العاملة.

أبو مجدي: هو العقيد محمد البدر، في حوالي الخمسين من عمره، ويتولى ـ منذ عدة سنوات ـ منصب قائد التدريب في فتح، وكان ضابطاً في الجيش الأردني، .وهو عضو المجلس العسكري الأعلى لفتح، وعضو المجلس الثوري فيها. صديق حميم لأبو موسى، ويشاركه أفكاره ومواقفه السياسية.

أبو علي: هو مهدي بسيسو، في حوالي الثالثة والأربعين من عمره، وهو عضو منتخب في المجلس الثوري في فتح، ويتمتع بعضوية الحركة، منذ كان فرعها في مصر يعمل تحت الأرض، حين كان مهدي طالباً في كلية التجارة بجامعة القاهرة، أواسط الستينات. وفي غزة تعرض للسجن، بسبب انتسابه للحركة، ثم غادر قطاع غزة مع نكسة ١٩٦٧. وتلقى، في القاهرة، دورة في الأمن، غدا بعدها أحد أهم رجال «الرصد الثوري» في الحركة.

وبعد مذبحة سبتمبر (أيلول) هجر «الرصد»، وقفل عائداً الى قطاع غزة، فاستقل، في مايو (أيار) ١٩٧١، قارباً ملأه بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات، وتوجه به، بحراً، الى غزة، إلا أن حرس السواحل الاسرائيليين ألقوا القبض عليه، وقضت محكمة عسكرية اسرائيلية بحبسه مدى الحياة. على أن الحكومة الاسرائيلية وافقت على أن تبادله بأسيرة لدى المقاومة. وتمت عملية التبادل، في قبرص، في شباط (فبراير) ١٩٨٠.

وظل مهدي ـ منذ خروجه من السجن ـ ضمن الاتجاه التقدمي في فتح، بدون مواربة.

د. الياس شوفاني: في حوالي الثامنة والأربعين من عمره، انتخبه المؤتمر الرابع للحركة عضواً في المجلس الثوري. وهو ضمن أشهر المختصين بالشؤون الاسرائيلية، على الرغم من أن أطروحته للدكتوراه في احدى جامعات أميركا كانت عن الخوارج في صدر الاسلام. له عدة دراسات وكتب في الشؤون الاسرائيلية، وعمل، منذ أواسط السبعينات، مفوضاً سياسياً لقوات فتح في جنوب لبنان، الى جانب تفرغه للبحث في الشؤون الاسرائيلية في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ببيروت. ويقف ما بين الاتجاه الوطني الليبرالي وبين الاتجاه الأقرب الى الماركسية.

أبو رعد: هو المقدم واصف عريقات، في حوالي الخامسة والأربعين من عمره، عضو المجلسين العسكري الأعلى والثوري في فتح، جاء ضمن ضباط الجيش الأردني السابقين، وهو قائد مدفعية القوات الفلسطينية في الجنوب اللبناني، في ما بين ١٩٧٣ و١٩٨٢، وقائد المدفعية المتوسطة في بيروت، خلال معركتها ضد المحاصرين الاسرائيليين، وقائد مدفعية الثورة وقوات الشهيد سعد صايل، الى ما قبل المحاولة.

زياد الصغير: هو المقدم زياد الصغير، نائب قائد قوات الكرامة: وعضو المجلسين العسكري الأعلى والثوري في فتح. حاز على الماجستير في التاريخ الحديث، عن أطروحته في موقف القوى السياسية اللبنانية تجاه القضية الفلسطينية، وهو بصدد الحصول على الدكتوراه في الموضوع نفسه، عن الفترة الممتدة من ١٩٤٨ الى ١٩٧٠. ويحمل أفكاراً وطنية ليبرالية.

أبو عيسى: هو الرائد محمود عيسى، في الثانية والأربعين من عمره، وأحد الضباط الذين تركوا الجيش الأردني، للسبب نفسه الذي تركه رفاقه. وقد تولى قيادة الكتيبة السادسة خلفاً لأبو خالد العملة، ولا زال. وهو معروف بعلاقاته السياسية الحميمة بسلفه.

وبهذه البطاقات لشخصيات قادة المحاولة واتجاهاتهم الفكرية، يتضح أن المحاولة يقودها تحالف وطني ديمقراطي، يضم رموز الاتجاهات المصرة على مواصلة الكفاح ضد الامبريالية والصهيونية، ابتداء من الاتجاه الديني المتنور، الى الوطني الليبرالي، الى القومي التقدمي، وانتهاء باليساري القريب من الماركسية.

وهي اتجاهات تضم نحو ثلث مندوبي مؤتمر فتح الرابع، ويتزعمه اثنان من أربعة، هم الأعضاء المنتخبون في اللجنة المركزية، فضلاً عن عشرة من ثمانية عشر عضواً، هم الأعضاء المنتخبون

للمجلس الثوري لفتح. وتزيد أهمية وفاعلية المحاولين اذا علمنا أن أكثر من ثلثي الكفاءات العسكرية الفتحوية قد انضوت تحت لواء المحاولة.

وبعد هذا التعريف، ربما أصبح مطلوباً التعريف بأهداف ومطالب المحاولين، حتى تكتمل ملامح اللوحة.

ما الذي يريدونه

يمكن وضع مطالب المحاولين في خانة «الاصلاح الوطني الديمقراطي»، فهي تهدف الى وقف التدهور في أوضاع حركة فتح خصوصاً والحركة الوطنية الفلسطينية عموماً. وهي مطالب اصلاحية لأنها ترمي الى تصحيح المسار السياسي والعسكري والتنظيمي والفكري لحركة فتح، وأيضاً الى وضع حد لتجاهل القيادة التقليدية للبرنامج السياسي والنظام الأساسي لحركة فتح، الأمر الذي طال واستطال. وهذه المطالب لا تقدم برنامجاً بديلاً لبرنامج الحركة، ومن هنا فهي ليست انقلاباً أو ثورة.

وصفة الاصلاحية هنا ليست سبة، بل هي في مجال التقريظ ما دامت تعني اصلاح أوضاع حركة مناضلة مثل فتح. فأسس الحركة لا زالت تتسم بالثورية، وان كانت المشكلة في تجاهل البعض لها وابتعادهم - ولا أريد أن أقول انحرافهم عنها.

وبدلاً من التخرص، والاستنتاج، واستنطاق المعلومات الغامضة، فانني أعتقد بأن الأصوب هو الاكتفاء بمقتطفات من البيانات الرسمية التي أصدرها المحاولون. بخاصة ما كان كنها يتحدث عن المطالب، تحديداً.

في الرابع عشر من مايو (أيار) ١٩٨٣، أصدر المحاولون تعميمهم الأول، وفيه أشاروا الى أن «تحركنا يستهدف، في ما يستهدف، رد الاعتبار الى اللجنة المركزية والمجلس الثوري، اللذين فشلا في ممارسة دوريهما كاطارين قياديين، وبعد أن اعتدى على صلاحياتهما، وفرضت عليهما مواقف خطيرة، شكلت خروجاً على نظامنا الأساسي ومخالفات لبرنامجنا السياسي. واللذين اهتزت شرعيتهما، منذ الاعتداء على الشرعية الأم، التي يستمدان منها الشرعية، وهي شرعية البرنامج السياسي والنظام الأساسي». وكشف التعميم نفسه عن «أن كثيراً من جلسات اللجنة المركزية انتهت بالفشل وبالخلافات، لأن البعض فيها أصر - وما يزال - على رفض لائحة داخلية للجنتكم المركزية، تضبط أعمالها ونشاطاتها، كما ينص النظام الأساسي، مما أدى الى التسيب والفوضى والانفلاش، والى ما نجم عنها من انتكاسات وتراجعات، أفقدت اللجنة المركزية كل قدرة لديها للقيام بواجباتها ومسؤولياتها، وسمحت - كنتيجة حتمية لالغاء دور اللجنة المركزية والمجلس الثوري - بتفرد فرد، يساعده أفراد، في اتخاذ قرارات خطيرة ومصيرية، تمس أمن قضيتنا، وتهدد نضالات شعبنا، وتقوض قوانين الصراع مع العدو». وواصل التعميم كشفه لمزيد من مظاهر فردية واستئثار «البعض»، وتجاهله للمؤسسات القيادية في فتح. حيث «لا اللجنة المركزية، ولا المجلس الثوري، وافقا السياسة العربية للقيادة فيما يتعلق بالمشروع العربي الرسمي، والعلاقات مع الأردن ومصر و... ولا على بقاء قواتنا مشتتة، ولا على وجود قيادات الحركة تتنقل بين المنافي». وتوصل التعميم الى أن نجاح المعارضة في تعطيل مشروع الاتفاق الأردني - الفلسطيني، على أساس مشروع ريغن «هو الذي دفع الرئيس ريغن الى تهديد حملة البنادق المعرقلين لمخططاته، وانه لن يسمح للراديكاليين الفلسطينيين بتخريب مساعي (السلام) الأميركية». ويحصر التعميم أهداف التحرك في ما يلي:

(١) أن تكون حركتنا هي التنظيم القائد، لا أن تكون تنظيم القائد؛

(٢) تطبيق المركزية الديمقراطية، حسب نظامنا الأساسي، وخاصة القيادة الجماعية؛

(٣) أن تكون قرارات المؤتمر العام هي الخط السياسي للحركة؛

(٤) اسقاط القاعدة التي تجعل المتحكم في قرار صرف المال هو المتحكم في القرار؛

(٥) صيانة القرار الوطني الفلسطيني المستقل؛

(٦) رد الاعتبار للفدائي، بمقاومة أعمال التهريب والمضاربة وتجارة الذهب والفضة.

وبذلك يمكن - حسب التعميم - أن تستأنف الثورة الشعبية المسلحة، طريقاً وحيداً وحتمياً للتحرير.

وبعد ستة أيام أخرى، جاء التعميم الثاني للمحاولين، فاعلن التزام المحاولة بوحدة فتح، كما أدان كلا من الانشقاق والاقتتال.

وندد التعميم بالخطة الساذجة «التي يعتقد أصحابها أن تصغير تحركنا، وتشويه أهدافه، هو المدخل الأنسب لتطويق آثاره، ولمنع القاعدة الفتحوية من النضال لفرض ارادتها ووقف

الانحراف والتفرد». وسخر تعميم المحاولين من تصوير محاولتهم بأنها جاءت «لخلاف على الصلاحيات أو المناصب». وأدان التعميم تعيين بعض المشبوهين في مواقع قيادية، ممن «سيوظف موقعه طريقاً للثروة وليس طريقاً للثورة، وانه سيستغل موقعه لايجاد مركز قوة خاص به، عبر تقريب الأزلام والأقارب». ويضيف التعميم الى المطالب الستة الواردة في التعميم الأول أربعة مطالب أخرى، هي:

«(١) **استدعاء قوات الثورة الموجودة في المنافي، للعودة فوراً الى ساحة الثورة، وفوق ساحة المواجهة؛ (٢) وضع خطة عسكرية لقوات الثورة الفلسطينية، تشرك قوات (العاصفة) بدورها الأساسي، مع ما يستلزمه ذلك من حشد للامكانيات ومن توجهات جدية وتشكيلات؛ (٣) تشكيل لجنة ذات صلاحيات، تشرف على أموال الحركة، وتوقف عمليات الافساد والتخريب المبرمجة، في جسم الحركة، عن طريق المال، والتحقيق مع الذين أثروا على حساب الثورة والمقاتلين والشهداء؛ (٤) الدعوة الى مؤتمر طارىء للحركة، لايجاد الحلول المناسبة لكافة قضايا الحركة، وعلى مختلف الأصعدة**».

وفي وقت لاحق، أضاف المحاولون بنداً آخر، ربما رأوا فيه الضمان لعدم الغدر بهم، في حال تظاهر الطرف الآخر بقبول مطالبهم. وأعني به المطلب الخاص بتشكيل لجنة طوارىء، تتولى قيادة حركة فتح، الى أن يتم عقد المؤتمر الطارىء للحركة.

على أن مطالب المحاولين هذه رغم موضوعيتها وأهميتها البالغة - لم تصنع، وحدها، الأحداث اللاحقة. بل ثمة من شاركها صنع هذه الأحداث، مثل ردود فعل الطرف الآخر، والمداخلات الفلسطينية والعربية والاسرائيلية والعالمية، بصدد الصراع الدائر.

الفلسطينية لضمان فعاليتها وبما يكفل تطوير لوائحها واجهزتها على نحو يؤمن استقلالية كافة مؤسساتها.
٣ – تصعيد الكفاح المسلح داخل الارض المحتلة وعبر كافة خطوط المواجهة مع العدو الصهيوني.
٤ – مضاعفة الاهتمام بتنظيم شعبنا في كل اماكن تواجده وتوسيع اطار عمل المنظمات والاتحادات الشعبية والمهنية وحماية وجوده المؤقت في هذه الاماكن ومنع اضطهاده واستغلاله او تنويبه.
٥ – دعم صمود شعبنا داخل الارض المحتلة على كافة الاصعدة وتقديم الدعم المادي اللازم لاستمرار صموده وتصعيد نضاله وتطوير مؤسساته الوطنية بكافة اشكالها والعمل بشكل خاص على تعزيز الصلات مع جماهيرنا الفلسطينية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨ لتمكينها من التصدي لمخططات تمزيق وحدتها وطمس شخصيتها العربية.
٦ – التأكيد على ضرورة استقلال القرار الفلسطيني والعمل على تطوير قدرة فصائل الثورة الفلسطينية على الالتزام بالقرار الفلسطيني المستقل.
٧ – انسجاما مع الموقع القيادي لحركتنا في منظمة التحرير الفلسطينية وما ورد في البرنامج السياسي حول هذا الموضوع وشرعية منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة العربية والدولية، اعتبار القرارات السارية للمجالس الوطنية الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية جزءا مكملا، للبرنامج السياسي للحركة بما لا يتعارض مع مبادىء واهداف حركتنا وبرامجنا السياسية.
٨ – تعزيز دور المرأة الفلسطينية النضالي في كافة الساحات النضالية والعمل على تعزيز مشاركتها الفعالة في كافة الاطر والمستويات.

ثانيا : على الصعيد العربي :

أ – على المستوى الجماهيري :

لما كانت فلسطين جزءا من الوطن العربي والشعب الفلسطيني جزءا من الامة العربية وكفاحه جزء من كفاحها، ولما كانت الثورة الفلسطينية هي طليعة الامة العربية في معركة تحرير فلسطين.
١ – العلاقة مع الجماهير العربية هي علاقة استراتيجية تحتم مشاركة أوسع لهذه الجماهير في حماية الثورة وخوض كل اشكال الكفاح والنضال ضد القاعدة الامبريالية الصهيونية في فلسطين وضد كل اعداء شعبنا وامتنا وتصفية المصالح الامبريالية والاستعمارية في المنطقة.
٢ – لا بد من تشديد التلاحم مع حركات التحرر الوطني العربية والقوى الوطنية والتقدمية العربية لاجل خوض المعركة المشتركة لتحرير فلسطين وتحقيق اهداف الامة العربية في تحرير اقطارها وبناء المجتمع العربي التقدمي الموحد
٣ – تدعيم التلاحم النضالي مع الحركة الوطنية والقومية اللبنانية وكافة القوى الوطنية الاخرى التي تقف ببسالة في خندق واحد مع الثورة الفلسطينية ضد اعداء الشعبين الفلسطيني واللبناني والامة العربية ومشاركتها النضال من اجل حماية وحدة لبنان وعروبته وسلامة اراضيه، وهذا يتطلب حرصا على تصفية كافة الظواهر السلبية التي تهدد العلاقة مع الجماهير والعمل على تعزيز علاقاتنا مع هذه الجماهير بكل الوسائل والسبل.
٤ – ان تلاحم الجماهير اللبنانية ووقفتها البطولية الى جانب الثورة الفلسطينية في مواجهة حرب التصفية والابادة يتطلب الدعم والحماية والتطوير ليكون مثالا « للعلاقة مع الجماهير على امتداد الوطن العربي انطلاقا من ان علاقة الدم تتطلب مزيدا من هذا الدعم بكل طاقاتنا وامكاناتنا ».
٥ – ان الساحة الاردنية ذات اهمية خاصة للثورة تتطلب اعطاءها اهتماما خاصا باعابتها قاعدة ارتكازية اساسية من قواعد النضال والكفاح ضد العدو الصهيوني وتوظيف طاقات الجماهير للوصول الى هذا الهدف.
٦ – تعزيز النضال المشترك مع الشعب المصري ممثلا بالقوى الوطنية والتقدمية، لاجل اسقاط مؤامرة كامب ديفيد ونتائجها واعادة مصر ثانية الى الصف العربي لاخذ موقعها الطبيعي في النضال العربي.

ب – على مستوى العلاقة مع الانظمة العربية :

لما كانت العلاقات مع الانظمة العربية تهدف الى تطوير الجوانب الايجابية معها فان هذه العلاقة يجب ان تكون محكومة بالأسس

كيف تعاملت القيادة التقليدية مع الحالية ؟!

اختلف القادة التقليديون فعجزوا عن اتخاذ قرار !

كيف خطط أبو عمار لتطهير فتح من الشرفاء ؟!

من هو الممثل الشرعي الوحيد ...

منظمة التحرير أم أبو عمار ؟!

• منذ اليوم الأول، أدار أبو عمار ظهره لمطالب المحاولين، وبادر الى :

• اتهام القيادة الحالية بتلقي الدعم من ليبيا ؛

• وصف المحاولين بالأقلية ؛

• الزعم، أكثر من مرة، بأن المحاولة قد انتهت بنسبة ١٠٠ بالمئة.

• محاصرة القوات المنادية بالاصلاح، والحؤول دون وصول الماء والزاد اليها.

• قصف قوات المحاولين، بالمدفعية والصواريخ، يومي ٤ و١٨ حزيران (يونيو) ١٩٨٣ ؛

• الدأب على اغراء عناصر من المحاولة بالامتيازات، لدفعهم الى ترك المحاولة ؛

• الاستعانة بالأنظمة العربية الأشد محافظة واعتدالاً، من أجل ممارسة ضغوطها على سوريا، كي تقف الى جانب أبي عمار، لانهاء المحاولة والمحاولين ؛

• الالحاح في طلب برقيات التأييد لأبي عمار من بعض الشخصيات والتنظيمات والنظم التقدمية.

واذا كانت هذه الاجراءات والتصرفات تعكس مدى افلاس أبي عمار، فإنها لا شك تعكس، أيضاً، رغبته في تحجيم المحاولة، وحصر المعارضين الفتحويين، ودفعهم الى خارج الحركة. وهذا هو جوهر موقف أبي عمار من المحاولة، بل هدفه من تفجيرها، خاصة وأنه ثبت أنه صاحب توقيت انفجارها، بقراراته الاستفزازية، التي تأكد له أن أقل رد عليها هو ما حدث، بعد أن تراكمت أسباب السخط على سياساته، وغدا الوضع الفلسطيني ينتظر قطرة من ماء، ليطفح بعده الكيل، فجاءه الماء مدراراً.

على أن بقية القيادة التقليدية لفتح لم تكن تشارك أبا عمار هدفه هذا. فأبو جهاد ـ ومثله خالد الحسن ـ كان مع التصفية الجسدية الفورية للمحاولين ؛ أما أبو اياد ـ ومعه أبو اللطف ـ فكان مسلماً بمطالب المحاولين كلها، جملة وتفصيلاً ؛ فيما خيم شبح تبديد فتح على بقية أعضاء القيادة، مما حال دون بلورتهم رأياً محدداً، في هذا الصدد. الأمر الذي جعل اللجنة المركزية أعجز من أن تتخذ موقفاً حاسماً ضد المحاولين، أو معهم.

ولأن أبا اياد يريد توظيف المحاولة في تقوية موقعه واضعاف مواقع آخرين داخل اللجنة المركزية لفتح، فقد دأب ـ منذ قامت المحاولة على التنديد بالسلبيات، وان لم يسم أبا عمار، باعتباره المسؤول المباشر والأول عن تراكم هذه السلبيات، ورعايتها.

ويذكر، في هذه الصدد، أن أبا اللطف كان عائداً لتوه الى دمشق، حين سمع، لأول مرة، بانفجار الحالة، وحين عرف بالسبب الذي فجرها، قال :

«اللي طلع الحمار على المئذنة، ينزله»!

وكان في هذا يحمّل مسؤولية ما حدث لأبي عمار، ويطلب اليه التراجع، حتى يستقيم الأمر في الحركة.

ومضت الأيام، وسمع أبو جهاد ـ عضو اللجنة المركزية المقيم مع القوات في البقاع ـ كلاماً قاسياً من زملائه في اللجنة المركزية، وتأنيباً على تردده وتهاونه مع المحاولين، الأمر الذي زاد في اندفاعه، فأمر أبا هاجم بمهاجمتهم، يوم ٤ حزيران (يونيو)، وتكرر الأمر نفسه، بعد أسبوعين. لكن المبادرتين باءتا بالفشل الذريع.

وحين عجز أبو عمار عن انتزاع قرار من أي من المؤسسات القيادية في منظمة التحرير أو فتح، يقضي بضرب المحاولين، وتصفيتهم ؛ وبعد أن اتسع نطاق المحاولة، وكسبت المزيد من الأنصار والمؤيدين، تطور موقف أبي عمار. تجاوباً مع التطورات الجديدة.

فعلى الرغم من أن أبا عمار هو الذي عين نحو ثلثي أعضاء المجلس الثوري، الا أن هذا المجلس عجز عن اكمال نصابه القانوني، ثلاث مرات متوالية. وفي المرة الثالثة رفض أعضاؤه التوجه الى طرابلس الشام، حيث دعاهم أبو عمار لعقد دورة مجلسهم هناك (٦/١٩) ؛ كما امتنع أعضاء اللجنة المركزية لفتح عن الانتقال لطرابلس، في اليوم نفسه، واللحاق بأبي عمار لعقد اجتماع دعاهم اليه هناك. الأمر الذي اضطر أبا عمار الى العودة الى دمشق، في اليوم نفسه.

وبدأ بعقد اجتماع للقيادة الفلسطينية، حضره أعضاء اللجنة التنفيذية الموجودين في دمشق، فضلاً عن أمناء عامين كل من الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والتحرير الفلسطينية، جورج حبش، ونايف حواتمه، وطلعت يعقوب، ورئيس المجلس الوطني، خالد الفاهوم. وجاءت نتيجة الاجتماع لطمة لأبي عمار، إذ أيدت القيادة الفلسطينية مطالب المحاولين. وفي اللجنة المركزية لفتح ـ التي عقدت اجتماعها في اليوم نفسه ـ لم يجد أبو عمار رداً شافياً. ثم أمكن جمع ٤٥ من أعضاء المجلس الثوري لفتح، بما يزيد عضواً واحداً عن النصاب القانوني المطلوب.

وفي كل مرة فشل أبو عمار في توفير النصاب القانوني للمجلس، كان ناطق بلسانه يشير الى أن أعضاء المجلس الثوري من المحاولين يقاطعون

جلسات المجلس (٧٦ عضواً). وعلى الرغم من أن عدد أعضاء المجلس من المحاولين هو اثنا عشرة عضواً، الا أن المتحدث يصر على أن عددهم هو تسعة فقط. وكان أبا عمار أسقط عضوية ثلاثة منهم!

ونفى المحاولون من أعضاء المجلس أن يكون وصل أي منهم دعوة لحضور جلسة المجلس.

وحتى من حضر من أعضاء المجلس، في المرة الرابعة، فانهم لم يخفوا تعاطفهم مع المحاولة، حتى أن ثلاثة منهم، ألقوا كلمات تندد بالسلبيات، وتنادي بمطالب المحاولين نفسها، والثلاثة هم: الامينة العامة لاتحاد المرأة، مي صايغ، والأمين العام لاتحاد الكتاب والصحفيين، يحيى يخلف، وقائد القوات الجوية (...).

وسمع الصحفيون صيحات أبي عمار، أكثر من مرة، ترتفع في قاعة المجلس. ولم يفوض المجلس أبا عمار، ومن قبله اللجنة المركزية، بانهاء المحاولة. وهنا خرج أبو عمار من اجتماع المجلس، ليخبر الصحفيين هناك، بأعلى صوته: أنا رئيس منظمة التحرير، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وسأدافع عن القرار الفلسطيني.

اي انه ضرب عرض الحائط بكل المؤسسات القيادية، في منظمة التحرير وفتح على السواء، وقرر الانفراد باتخاذ هذا القرار المصيري الخطير. ومن جهة أخرى، مسح الحدود الضرورية بين فتح ومنظمة التحرير، كما أساء استخدام سلطته ونفوذه في منظمة التحرير، وزج بالمنظمة في قضية تخص أحد فصائل هذه المنظمة، وهي فتح، منتصراً لطرف فيها على الآخر.

وكان هذا التصريح كافياً كي يفهم المحاولون أن أبا عمار قد قرر الانقضاض عليهم، فخرجوا من قاعدتهم العسكرية، واحتلوا، في ساعات قليلة، قواعد ومواقع هامة للقوات الموالية لأبي عمار، تقع على الطريق الدولية التي تربط دمشق ببيروت، في ضربة سبقوا بها ضربة أبي عمار لهم.

ولم يجد أبو عمار بداً من مغادرة العاصمة السورية الى طرابلس الشام، متجنباً المرور على الطريق المذكورة. ومن هناك أدان القوات الليبية والسورية بمساندة المحاولين. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يوجه فيها الاتهام للقوات السورية بمساندة قوات المحاولين. وسرعان ما أرسل رسائل ـ بهذا المعنى ـ الى أكثر الحكام العرب، فضلاً عن الرئيس الكوبي، كاسترو، والرئيس الأثيوبي، مانغستو، والرئيس القبرصي، كبريانو.

وتوالت منظمات المقاومة الفلسطينية تبرىء القوات الليبية والسورية من تهمة التدخل لصالح المحاولين، وكانت الجبهة الديمقراطية ـ حليفة أبي عمار ـ ضمن هذه المنظمات.

وتنادى قادة المقاومة، والتأموا في اجتماع، سجل خروج أبي عمار على الاجماع، وانفراده، ومغالطته المكشوفة في ما يخص القوات السورية والليبية، على السواء. بخاصة انه اتهمها بمهاجمة قوات المقاومة الفلسطينية، وليس القوات الموالية له، أو حتى قوات فتح، فحسب.

وبدا واضحاً أن خط أبي عمار تسارع في هبوطه، فقواته تتسرب من بين يديه، وتنضم الى المحاولين، في تزايد ملحوظ. حتى ان بعض حراساته، المعروفة بقوات الـ ١٧، انضم الى المحاولين. ومن جهة أخرى، فإن قادة المقاومة كانوا على وشك اصدار بيان يشجبون فيه فردية أبي عمار ومغالطته، على النحو السابق ايضاحه.

عندها قرر أبو عمار العودة الى دمشق، مرة أخرى، بعد يومين فقط من مغادرته لها، واعلانه عن تصميمه على عدم العودة اليها، قبل توقف القوات السورية عن تقديم الدعم للمحاولين. وحين وصلها كرر تصريحاته المنددة بتدخل القوات السورية، وأضاف اليها أنه تعرض لمحاولة اغتيال في الأراضي السورية، على الطريق ما بين دمشق وحمص. وهنا وصلته رسالة وقعها رئيس الأركان السوري، حكمت الشهابي، يطلب اليه فيها مغادرة سوريا، وعدم العودة اليها مستقبلاً.

ويبدو أن أبا عمار قد نجح في المخطط الذي رسمه. اذ اضطر قادة المقاومة المجتمعين من أجل ادانة أبي عمار، الى الخروج للمطار، من أجل وداع «رمز الثورة الفلسطينية».

كان أبو عمار يعلم أن تصعيد للحملة ضد الحكومة السورية سينتهي بهذه الحكومة، عاجلاً، الى اتخاذ اجراء شديد ضده. وها قد جاء هذا الاجراء، الذي جنى منه أبو عمار عدة فوائد:

- جعل من قضية طرده من سوريا البند الوحيد في جدول الأعمال، ونجح في حرف أنظار الجميع عن الإنحرافات التي يطالب المحاولون بدحرها؛
- أظهر نفسه في صورة المجني عليه؛
- حال دون صدور بلاغ، من قيادات المقاومة، يدينه بالفردية والمغالطة؛
- أحرج المعارضين، الذين لا يملكون ادانة طرده أو تحبيذه.

- دفع بالفلسطينيين، الذين اختاروا الوقوف في المسافة التي تفصله عن المحاولين، دفعهم الى الاصطفاف.

الأيدي العربية

بعيداً عن التفاصيل والاستشهادات، يمكننا معالجة اتهام أبي عمار للمحاولين بالارتباط بهذه الدولة أو تلك.

فأولاً هناك تسليم من الجميع بأن أسباب المحاولة محض داخلية، فتحوية وفلسطينية.

وثانيا هناك الأسلوب التقليدي لأبي عمار، الذي يهرب من المشكلة وأسبابها الواضحة، الى اتهام معارضيه بالعمالة للأجنبي. فقد دأب أبو عمار على اتهام معارضيه بالعمالة للدولة التي يكون في خصومة معها، حين سوقه الاتهام. ولعل من الطريف انه سبق ان اتهم المحاولين انفسهم، في العام ١٩٧٨، بالعمالة للعراق، وهو اليوم يتهم سوريا بالوقوف خلفهم، ودفعهم لمعارضته. فعلى ما بين الدولتين من خصومة وتعارض، الا أن أبا عمار يعتمد على ضعف ذاكرة الناس، بخاصة وأن محاولة ١٩٧٨ ظلت شبه سرية.

وفي تلك الفترة، كانت الخصومة على أشدها، بين أبي عمار وبغداد، فيما كانت علاقته بدمشق تمر بأشهر العسل. حتى أنه ألقى خطاباً، في مقبرة الشهداء بدمشق، صيف العام ١٩٧٨، أنهاه بجملته الشهيرة: «قدنا في طريق صلاح الدين يا أبا سليمان!» وأبو سليمان هو رئيس الجمهورية السورية، الفريق حافظ الأسد. كما ألقى أبو عمار خطابين آخرين، أحدهما في بيروت والآخر في دمشق، خلال النصف الثاني من ١٩٧٨، نضحا بالأفكار البعثية، حتى أنه أنهى كلا منهما بالشعار البعثي المعروف: «أمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة»!!

وهذه المرة، استعان أبو عمار ضد المحاولين بكل الأنظمة العربية، وببعض الأنظمة الأجنبية، منذ اليوم الأول. فخففت لنجدته المملكة العربية السعودية، وتخلى المسؤولون السعوديون عن مشاعرهم الذاتية، وعقدوا مصالحة مع خصمهم الأشد، العقيد معمر القذافي، حيث سافر اليه الرجل الثاني في المملكة، الأمير عبدالله بن سعود، في محاولة لحمل العقيد على ممارسة ضغوطه على كل من المحاولين وسوريا، في آن معاً.

واندفع مسؤولون عرب، بأقصى سرعتهم، الى العاصمة السورية، في محاولة لاستيعاب الانتفاضة. ووصل الأمير عبدالله بن سعود، والرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، الى دمشق، في سرعة تذكرنا بحماسة الحكومة الجزائرية في التوسط للافراج عن الرهائن الأميركيين في ايران، كما وصل سريعاً، الأمين العام للجامعة العربية، الشاذلي القليبي.

ومع هذا كله، فإن أبا عمار لم يكف، خلال جولاته المكوكية على الحكومات العربية، عن تكرار اتهامه للمحاولين بالارتباط بالأنظمة العربية.

والتقط الرئيس السوداني، الفريق جعفر نميري، الفرصة السانحة، بعد أن استوعب مغزى المحاولة ودلالاتها، وطبيعة الفرز الراهن في الساحة العربية، فاتهم ـ في مقال نشره في صحيفة «الأخبار» القاهرية (٧/١) ـ سوريا بمحاولة ضرب الاعتدال الفلسطيني، الذي قبل مشروع فاس العربي. وحث نميري أبا عمار ـ في تصريح للصحيفة نفسها (٧/٦) ـ على الدعوة الى عقد مؤتمر قمة عربي ضيق، يكتفي فيه بحضور ملوك ورؤساء كل من السعودية والمغرب والعراق والسودان ومصر. ورد أبو عمار على رسالة الرئيس السوداني، مرحباً بحضور مثل هذا المؤتمر.

ولم ينس الرئيس نميري أن يتهم كل الفلسطينيين ـ عدا أبا عمار المعتدل ـ بالشيوعية، وتلقي التعليمات من موسكو، رأساً!

ولئلا يفهم من هذا العرض أن المحاولين أقليميون، يأنفون من التعامل مع أي عربي، نقول أنهم يفرقون ما بين عربي وآخر، بالموقف الذي يلتزمه من الامبريالية والصهيونية. ثم هناك حدود لطبيعة التعامل مع العرب.

يقول المحاولون «برفض الارتهان والتبعية لأي طرف». ويعترفون بأنهم لم يقوموا بأية اتصالات

عربية «من مبدأ الحرص على معالجة هذا الموضوع في اطار مؤسسات فتح» [الشراع (بيروت) ٥/٢٣].

ويقول أبو موسى «حركتنا أنطلقت من الداخل. وهذا لا يعني، بأية حال، أننا لا ننسق مع القوى العربية التي نسير واياها في خط واحد». ويزيد أبو صالح «نحن ننسق مع السوريين على الأرض. وهذا أمر طبيعي جداً، فنحن موجودون في خندق واحد» [الكفاح العربي (بيروت) ٥/٣٠]. أما العقيد أبو خالد العملة، الناطق الرسمي الجديد بلسان المحاولين، فينفي أن تكون القوات السورية قد تدخلت، سوى مرة واحدة، منعت فيها المحاولين، بالقوة، من التركز في أحد المواقع [اذاعة مونت كارلو ٦/٢٤].

ويتأكد هذا، عملياً، في عدم محاولة أي من القوات الليبية أو السورية في البقاع، فك الحصار الذي ضربته قوات أبي عمار من حول المحاولين، إلى أن تمكن المحاولون من فكه بسلاحهم، بعد نحو شهر ونصف. ولعل في بيان لجنة الوساطة السداسية ـ التي أرسلتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ـ ما يؤكد براءة الليبيين والسوريين من تهمة التدخل لصالح المحاولين.

التالية:

١ ـ مبادئ الحركة واهدافها واساليبها.

٢ ـ عدم تعارض هذه العلاقة مع العلاقة الاستراتيجية بالجماهير.

٣ ـ موقف كل نظام من قضية فلسطين وثورة شعبها المسلحة وخصوصا الاعتراف والالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ورفض اي محاولة للمساس بذلك من أي جهة كانت.

٤ ـ عدم التدخل في شؤوننا الداخلية والتصدي لمحاولات فرض الوصاية والتبعية على شعبنا او محاولة اضطهاده او استغلاله. وكذلك التصدي لكل محاولة لتوطينه في اي ارض خارج وطنه فلسطين.

٥ ـ التصدي لأية محاولة لمنع الثورة من العمل بحرية بين صفوف شعبنا في اماكن تواجده.

٦ ـ ممارسة الثورة لمسؤولياتها النضالية على المستوى القومي وعبر اية ارض عربية في سبيل تحرير الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة، والعمل على تجنيد طاقات الأمة العربية البشرية والمادية خصوصا الثروة النفطية كسلاح لتحقيق هذا الهدف.

٧ ـ العمل على تطوير جبهة الصمود والتصدي لتصبح اداة فعل رئيسية على قاعدة دعم منظمة التحرير الفلسطينية ومواصلة الصراع مع العدو ومواجهة كافة حلول التصفية واسقاطها وكذلك تصليب المواقف العربية لمواجهة واسقاط التسوية بكافة اشكالها ومسمياتها والوقوف بحزم امام اية محاولة لاعطاء اتفاقات كامب ديفيد غطاء شرعيا.

٨ ـ العمل على خلق جبهة عربية قوية عريضة كما نصت على ذلك قرارات جبهة الصمود والتصدي لمواجهة جموع المؤامرات الامبريالية والصهيونية، وفي مقدمتها مؤامرة كامب ديفيد بكل صورها واشكالها

ثالثا: على الصعيد الدولي

لما كانت قضية فلسطين هي القضية المركزية للأمة العربية في صراعها العادل ضد العدو الصهيوني الامبريالي

ولأن منطقة الشرق الأوسط ذات اهمية دولية استراتيجية فقد كانت قضية فلسطين ولاتزال بالاضافة لعدالتها ونضال شعبها ذات ابعاد مؤثرة في السياسة الدولية وموضع صراع عالمي افرز بالنسبة لقضية شعبنا ونضاله معسكرا «للاعداء واخر للاصدقاء».

ان حركتنا جزء من حركة التحرر العالمي في النضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية والعنصرية وعملائها، ونحن نقيم تحالفاتنا مع كافة الاطراف على الساحة الدولية بما يتفق مع مبادئنا ومع الميثاق الوطني الفلسطيني.

أ ـ المنظمات الدولية:

١ ـ العمل من خلال م. ت. ف على استصدار القرارات المتطورة والمتعلقة بحقوق شعبنا العربي الفلسطيني في مختلف المحافل والمنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة ومن ثم تعزيز عزل العدو الصهيوني والامريكي في هذه المنظمات وعلى الساحة الدولية.

٢ ـ العمل على ترجمة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي ادان الصهيونية باعتبارها شكلا «من اشكال العنصرية والتمييز العنصري» الى اجراءات وعقوبات ضد القاعدة الصهيونية الاستيطانية الامبريالية في فلسطين، كما نص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

٣ ـ تكثيف العمل من اجل المحافظة على مواقف الأمم المتحدة في رفضها لاتفاقيات كامب ديفيد والعمل على تطوير هذه المواقف بما يكفل رفض كل اشكال التسوية على حساب شعبنا وقضيته.

ب ـ معسكر الاصدقاء

١ ـ تدعيم التحالف الاستراتيجي مع الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي باعتبار هذا التحالف يشكل ضرورة في مجال التصدي الجاد والفعال للمؤامرات الامريكية والصهيونية على قضية فلسطين ومجمل قضايا التحرر في العالم.

٢ ـ تعزيز علاقاتنا النضالية مع حركات التحرر في العالم التي نقف معها في خندق واحد ضد الامبريالية الامريكية والصهيونية والعنصرية والفاشية والرجعية وان فتح تدعم نضال حركات التحرر العالمية وكل مناضل ضد الظلم والاستبداد.

هل استنفذت صيغة فتح اغراضها؟!

كيف أخلى النابلسي موقعه لياسر عرفات؟

صيغة «فتح» مستوحاة من التراث الوطني الفلسطيني

كيف ساعد الشقاق العربي في ظهور العمل الفدائي الفلسطيني؟

لماذا اعتمدت «فتح» التنظيم الفضفاض وبرنامج القاسم المشترك؟

نواقص حركة «فتح» ومصاعب الانشقاق

اعتبرت ازاحة حكومة سليمان النابلسي، ربيع العام ١٩٥٧، بمثابة إقصاء للبرجوازية الوطنية الفلسطينية، بالقوة، عن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية. صحيح أن حكومة النابلسي قامت في الأردن، الا أن سداها ولحمتها شغلت مساحتهما الأكبر الحركة الوطنية في الضفة الغربية للأردن، القطاع الفلسطيني الذي تم ضمه الى المملكة الأردنية الهاشمية، صيف العام ١٩٥٠.

وهكذا، خلا موقع قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، الى أن ملأته البرجوازية الصغيرة، بعد نحو عشر سنوات، تتويجاً لجهود بذلتها طوال العقد المذكور من السنين.

فمنذ النصف الثاني من الخمسينات، تمكنت البرجوازية الصغيرة الفلسطينية من تحقيق نفوذ اقتصادي قوي، الأمر الذي جعلها تبحث، حثيثاً، عن نفوذ سياسي مواز لنفوذها الاقتصادي هذا. وجاءت الفرصة للمحاولة في هذا الصدد من داخل الكويت، حيث البرجوازية الصغيرة الفلسطينية الأشد عوداً، وحيث القدر من الديمقراطية الليبرالية الذي يسمح بالمحاولة، وحيث الدولة التي تفتقر الى بطاقة عضوية في نادي المنتفعين بالقضية الفلسطينية، مما جعلها لا تقمع المحاولة، بذريعة «عرقلة هذه المحاولة لمسيرة تحرير فلسطين»!

وغني عن القول إن هذه المحاولة قد اندفعت في ظروف دولية مواتية، فموقع المعسكر الاشتراكي تقدم، أكثر، في تقرير أمور العالم، كما تأكد مضاء سلاح حرب الشعب بعد انتصار كل من كوريا وفيتنام وكوبا والجزائر. وتهيأ الوضع العربي أكثر من ذي قبل، بوصول البرجوازية الصغيرة الى الحكم في أقطار عربية عديدة، مثل العراق وسورية والجزائر، وبعد تراجع شعار «الوحدة العربية طريق العودة الى فلسطين»، بسبب ضرب الوحدة المصرية ـ السورية، خريف ١٩٦١، وأخيراً كان اهتزاز الحظر الرسمي العربي في وجه محاولات الشعب الفلسطيني لاستعادة قضيته بين يديه.

ووجدت محاولة البرجوازية الصغيرة هذه فرصتها الذهبية في الشق الذي أخذ في الاتساع بين حكومتي كل من مصر وسورية، منذ الانفصال المذكور. وهكذا، وجدت فتح في سورية قاعدة الانطلاق المطلوبة، فيما وجدت الحكومة السورية، حينذاك، في فتح فرصتها لاحراج القاهرة، «وادانتها» بالتقصير حيال فلسطين والعمل الفلسطيني.

ثم جاءت هزيمة الجيوش العربية في حرب ١٩٦٧، الأمر الذي وظفته فتح، جيداً، في دعم توجهها في «حرب الشعب» من جهة، وفي تأكيد الدور الطليعي للشعب الفلسطيني في معركة تحرير وطنه، من جهة أخرى.

صيغة فتح

وجاءت صيغة فتح التنظيمية رداً على تفتت القوى الوطنية الفلسطينية، وتبعثرها. واستوحيت صيغتها هذه من التراث الوطني الفلسطيني. فهناك، على التوالي، «الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية» (١٩١٩ ـ ١٩٣٤)؛ و«اللجنة العربية العليا» (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)؛ و«الهيئة العربية العليا» (١٩٤١ ـ ١٩٤٨). وكلها مؤسسات جبهوية وطنية عريضة. وهذه الصيغة لها ما يرادفها عربياً ودولياً، بخاصة في تجربتي «حزب الوفد المصري» و«حزب المؤتمر الهندي».

وتتلخص هذه الصيغة في تنظيم سياسي فضفاض، يستند الى برنامج سياسي عريض، يحوي القاسم المشترك للطموحات الوطنية لكافة الطبقات الفلسطينية. وهكذا، أدت البساطة الشديدة، والعمومية، والوضوح، والاستجابة لاحتياجات المرحلة، الى جذب جماهير شعبية واسعة الى صفوف فتح.

ولأن أية طبقة اجتماعية أو مدرسة فكرية عاجزة، وحدها، عن النفاذ من جدار الحظر الرسمي العربي، ناهيك عن الانتصار على العدو القوي، فإن التجمع الطبقي والفكري في صيغة تحالفية، كان الأداة الكفاحية الأكثر حسماً، في هذا الصدد.

وطوال ١٨ عاماً من الكفاح المتواصل، أثبتت صيغة فتح قدرتها على الاستمرار. بعد أن نجحت في الجمع بين المدارس الفكرية المختلفة في الكفاح الوطني، على أساس برنامج سياسي جبهوي، وفي تنظيم ليبرالي، ضعيف في انضباطه وإحكامه، الأمر الذي يتيح قسطاً أوفر من التعبير عن الآراء المختلفة داخل فتح.

ولم تتعرض صيغة فتح الى الاهتزاز، الا في حالات خروج قيادتها عن البرنامج السياسي أو النظام الداخلي للحركة، أو عندما كان يشتد استئثار تيار دون آخر بالقرار داخل الحركة، أو حين يختل التوازن في تركيب أية لجنة قيادية، منتخبة أو معينة.

وقد أثبتت فتح فاعليتها كصيغة كفاحية في وجه الصهيونية ودولتها، بخاصة بعد أن اعتمدت هذه الحركة المناضلة أسلوب الكفاح المسلح طريقاً لتحرير فلسطين. وتسببت فتح في متاعب حقيقية للكيان الصهيوني، وأرست تقاليد كفاحية، وقدمت عشرات الألوف من الشهداء، بشكل دفع فتح الى موقع الطليعة في الحركة الوطنية الفلسطينية.

النواقص

كشفت الممارسة عن نواقص عديدة في صيغة فتح، لعل أهمها:

• حرص قيادة الحركة على سلوك طريق **الوسطية**، كي ترضي كل أنظمة العالم، فضلاً عن مختلف الأنظمة العربية، ولكي تستجيب للحد الأدنى لكل الاتجاهات الفلسطينية! الأمر الذي لا يمكن أن يستقيم أو أن يستمر طويلا.

• **تفضيل القيادة الارتباط بالأنظمة العربية**، بدلاً من الارتباط بالجماهير الشعبية العربية وقواها الوطنية والتقدمية، وتجاهل هذه القيادة الاندفاع الجماهيري العربي نحوها، وإحباطها المتوالي له.

• اعتماد **صيغة القواعد العسكرية خارج الأرض المحتلة**، مع أسلوب «التسلل» والكوماندوز، بدلاً من تعزيز العمل داخل الوطن المحتل، من أجل بناء قواعد سرية بين جماهير هذا الوطن، والاعتماد عليها في النشاط السياسي والعسكري في الداخل.

• **الفرق في البيروقراطية**، التي تعززت مع **غياب التنظيم والديمقراطية**، وتكريس **فردية القيادة**.

• **الانتشار الوبائي لظاهرة المعتمدين في الأقطار المختلفة**. حيث تحول أغلب هؤلاء الى ممثلين لحكومات هذه الأقطار لدى الثورة الفلسطينية. وطالما تكشف الأمر عن مخالفات وانتهاكات في مكاتب هؤلاء المعتمدين!

• حال **غياب الحياة الداخلية** في الحركة دون تضييق الفوارق بين مختلف الاتجاهات الفكرية في الحركة، بل ان المسافات بين هذه الاتجاهات ازدادت اتساعاً مع ازدياد التمايز الطبقي الفلسطيني حدة، وانعكاس هذا التمايز على جسد فتح عموماً، وداخل قيادتها بشكل خاص.

• مع ميل قواعد الحركة المتزايد نحو اليسار، **جاء ميل العناصر النافذة في القيادة نحو اليمين**، أكثر فأكثر، سعياً وراء التناغم مع الوضع العربي المتردي.

موانع التبعثر

ثمة سؤال يفرض نفسه هنا، وهو: لماذا، وكيف استمرت حركة فتح موحدة، طوال السنوات الثماني عشرة المنصرمة؟!

فالتنافر الفكري المتزايد، والصراع السياسي المحتدم في الحركة، كانا كفيلين بشق الحركة، أكثر من مرة، لولا ما يلي:

• **الانتصارات الجزئية والصغيرة**، التي تخفف من أسباب سخط القواعد العريضة للحركة.

• **عدم وضوح البديل الأكثر تقدماً من فتح.**

• **الترضيات السياسية والتنظيمية**، التي دأبت قيادة الحركة على تقديمها الى شتى تيارات الحركة.

• **الليبرالية الشديدة في التنظيم**، التي سمحت لكافة التيارات بالتعبير عن نفسها، وحالت دون تجمع عوامل السخط وانفجارها المفاجيء.

• **إجماع الأنظمة العربية الاستثنائي على التمسك بقيادة فتح**، ورفضها التعامل مع أي بديل لهذه القيادة، والعمل على الحؤول دون ظهور هذا البديل.

• **امتلاك قيادة فتح لمفاتيح الخزينة!**

• **استرخاء البرجوازية الصغيرة داخل تنظيم كبير، قائم، ومعتمد عربياً ودولياً.**

• **الامتيازات المادية والمعنوية المتاحة لعضو فتح.**

• **«الشعبية» و«الشرعية» التي استحوذت** قيادة الحركة عليها.

• قيام القيادة **بدور المعيل ورب العمل**، أيضاً.

• **صعوبة الطعن في وطنية هذه القيادة.**

• **الانحسار الوطني العربي** لم يكن يسمح بنهوض فلسطيني، أو حالة فلسطينية متقدمة.

الانشقاق في الأفق

واذا كانت هذه العوامل قد نجحت في تأجيل انشقاق فتح، الا أنها عجزت عن منع هذا الانشقاق. بخاصة بعد أن ازدادت عوامل التباعد تخمراً، خلال معركة بيروت وبعد الخروج منها. وتمثلت هذه العوامل في: تزايد ميل قيادة الحركة نحو اليمين؛ ورفضها محاسبة المقصرين والمنحرفين؛ بل رفضها دراسة مرحلة ما قبل الاجتياح الاسرائيلي

لبنان، حتى يمكن صياغة خطة متكاملة لمرحلة ما بعد بيروت؛

وأخيراً اختلال التوازن الطبقي الفكري داخل قيادة الحركة. فقد نجح التيار اليساري في فتح في ايصال ثلاثة من رموزه الى مقاعد اللجنة المركزية للحركة، من مجموع سبعة تم انتخابهم لهذه اللجنة، في مؤتمري الحركة الثالث والرابع (١٩٧١ و١٩٨٠). الا أن أحد هؤلاء الثلاثة (ماجد أبو شرار) قتل اغتيالاً في روما، خريف ١٩٨١؛ فيما حظر أبو عمار على أبي صالح - العضو اليساري الثاني - حضور جلسات اللجنة المركزية، بدون سند من النظام الداخلي للحركة، وأخيراً جاء قرار أبو عمار بتنحيه قدري - العضو اليساري الثالث - عن مسؤوليته كنائب لمسؤول التعبئة والتنظيم في الحركة، الأمر الذي عبّر عن نفسه في المطالب الخمسة للمحاولين داخل فتح، فمن المطالبة بمحاسبة المقصّرين والمنحرفين؛ الى توفير المراقبة المالية؛ وجماعية القيادة؛ وصياغة خطة عسكرية، وأخيراً الكف عن استجداء الحل على أبواب الادارة الأميركية «والطيبين» من الصهاينة (حسب تعبير قائد فتحوي)؛ والعودة الى حالة المجابهة مع كل من أميركا و«اسرائيل».

وهكذا تبقى وحدة فتح رهن تمسك القيادة بالبرنامج السياسي والنظام الداخلي للحركة، وتعزيز الديمقراطية الداخلية، واعادة التوازن الى الحركة، والأخذ بمبدأ جماعية القيادة، وأخيراً محاسبة المقصرين والمنحرفين واقصاء المدان منهم.

كل ذلك قبل تقويم السنوات الثماني عشرة الماضية من تاريخ فتح والحركة الوطنية الفلسطينية، بهدف استخلاص الدروس المستفادة والخبرات، ووضع خطة سياسية وعسكرية، تعيد للعمل الفلسطيني شبابه، وتجدد أمل جماهير الشعب الفلسطيني في التحرير والعودة وفلسطين مستقلة ديمقراطية.

٣ - تمتين العلاقات الخارجية لحركتنا وتكثيف تحركها السياسي انطلاقا من مبادئ حركتنا .. وبرنامجها مع اقامة التحالفات مع القوى السياسية الديمقراطية والتقدمية التي تقف الى جانب نضالنا العادل وحقوقنا المشروعة.

٤ - تعزيز العلاقات النضالية مع الثورة الاسلامية في ايران التي اطاحت بأعتى قلاع الامبريالية الامريكية في المنطقة والتي تقف معنا في نضالنا على طريق تحرير فلسطين.

٥ - تدعيم العلاقة مع الشعوب والدول الاسلامية والافريقية ودول عدم الانحياز من اجل تطوير مواقفها في تأييد القضية الفلسطينية ودعم نضالنا وكسب المزيد من الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا « شرعيا وحيدا » للشعب الفلسطيني

جـ - معسكر الاعداء

تقف الولايات المتحدة الامريكية على راس معسكر اعداء شعبنا وامتنا كونها تنتهج سياسة معادية لشعبنا وثورتنا وامتنا العربية ولكافة قوى التحرر العربية والعالمية وتدعم الكيان الصهيوني وعملائها في المنطقة وتقيم احلافا عسكرية هدفها اخضاع المنطقة لنفوذها عسكريا من اجل الحفاظ على نهب ثروات امتنا ولذلك لابد من تعزيز الجبهة العالمية المعادية للسياسة الامريكية وخوض المعارك ضد هذه السياسة واسقاطها وضرب مصالح امريكا في المنطقة

د - على مستوى دول اوروبا الغربية (دول السوق الاوروبية) واليابان وكندا

١ - تكثيف العمل السياسي في هذه الدول والاستفادة من تأييد القوى السياسية الديمقراطية والتقدمية فيها من اجل تقليص ومن ثم ايقاف الدعم للكيان الصهيوني وتحقيق عزلته على طريق اعتراف هذه القوى بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا « شرعيا وحيدا » للشعب الفلسطيني وتحقيق الحد الاقصى من الفهم السياسي والمادي لقضيتنا ونضالنا وحقوقنا الوطنية.

٢ - لاتزال الكثير من الدول الاوروبية الغربية وكندا تنتهج سياسة « لا تعترف بالحقوق الوطنية لشعبنا وتقدم دعما » على كافة المستويات للعدو الصهيوني وهي تتبع سياسة منسجمة مع سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومخططاتها في المنطقة، وان اليابان ليست بعيدة عن هذه السياسة ومن ثم لابد من تكثيف الجهود لمقاومة وافشال اي مشروع او مبادرة تتعارض مع حقوق شعبنا الوطنية.

وختاما فان المؤتمر العام لحركتنا يؤكد على ضرورة حماية وتدعيم المكتسبات والانجازات السياسية التي تم تحقيقها على صعيد الساحة الدولية التي جعلت من قضية فلسطين قضية حية تحظى « باوسع تأييد دولي مما جعلها طليعة حركة التحرر العالمي وحاملة رايتها ».

وثورة حتى النصر

ضرورة برنامج جديد لحركة التحرير الوطني الفلسطيني

منظمات المقاومة تمتلك برامج شديدة في تقدميتها

كيف استخلص خبرات الحركة الوطنية وهدفها الاستراتيجي؟

ملامح الخطتين التنظيمية والعسكرية

لا يري «المحاولون» الى تغييرات جذرية

يأخذ البعض على «المحاولين» ، عدم تقديمهم تصور كامل ، يشتمل على برنامج سياسي جديد ، ويعي هذا البعض أن المحاولين هم دعاة اصلاح ، وليسوا ثائرين على الثورة ، فهم يريدون اعادة الثورة الى مسارها الصحيح ، ولا يريدون احداث تغييرات جذرية سياسية وعسكرية وتنظيمية وايديولوجية ، فهم يطلبون تصحيح برنامج ونظامها الاساسي ، اللذين اعتمدا في مؤتمر فتح الرابع (نيسان ١٩٨٠) . والى البرنامج والنظام يستند المحاولون لاثبات خروج القيادة التقليدية لفتح عن الخط السياسي للحركة ، وانتهاك أسسها التنظيمية .

وإذا كانت نتيجة هذه المحاولة ، وسواء أدت الى انشقاق فتح الى حركتين ، أم عقدت مصالحة عشائرية بين المحاولين والقيادة التقليدية ، فان مرحلة ما بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان تحتاج برنامجاً سياسياً جديداً . فالبرنامج الذي أقره المؤتمر الرابع للحركة ولت مرحلة ، بانقضاء المرحلة الخامسة من حياة حركة المقاومة الفلسطينية الراهنة ، مع خروج المقاومة من الجنوب اللبناني وبيروت ، صيف العام الماضي .

ومشكلة البرنامج السياسي داخل المقاومة الفلسطينية ليست في توفره ، بل في اهماله ، وفي الممارسة السياسية الخارجة عن هذا البرنامج . وتمتلك منظمات المقاومة برامج سياسية شديدة التقدمية ، تتفوق في يساريتها على الحزب البلشفي نفسه . أما برنامج الفيتكونغ الذي دحرت به فيتنام أعتى ترسانة عسكرية في التاريخ المعاصر ، وأعني بها الترسانة الأمريكية ، فإن أي يميني فلسطيني متطرف «يأنف» عن التقدم بمثله ! وأشد البرامج السياسية الفلسطينية يمينية - نسبياً طبعاً - هو على يسار برنامج الفيتكونغ عشرات الخطوات ، على الأقل .

وعلى الرغم من أن المشكلة هي في الممارسة وليست في البرنامج ، فإن هذا يجب الا يثنينا عن ضرورة توفير برنامج سياسي ، أو يدفعنا الى اسقاطه واهداره ، بل الى تعميقه بالدراسات ، وتعميمه على الاعضاء ، والجماهير ليتابعوا ممارسات القيادة والحركة كلها ، وحتى يتحول هذا البرنامج الى كتاب جيب لكل مواطن فلسطيني .

البرنامج ليس ترفاً سياسياً ، أو جزءاً من ديكور التنظيم أو الحركة أو الحزب . بل هو المخطط الذي لا بد أن يسبق الممارسة أو - على وجه الدقة - لا تتم الممارسة السياسية الا مستندة اليه ومسترشدة به .

ويقتضي هذا البرنامج بالممارسة ، وبنزوله الى الجماهير . لذا ليس صدفة أن يكون من التقاليد الرغبة في الأحزاب والتنظيمات والحركات السياسية اعادة النظر في البرنامج السياسي للتنظيم المعني ، مع كل مؤتمر عام لهذا التنظيم ، مما يفتح الباب لتعديل هذا البرنامج ، بتثبيت ما أكدت الحياة صحته وسلامته ، والغاء ما ثبت عدم صلاحيته أو مواءمته ، مع اضافة كل ما يرى المؤتمر أنه يستجيب لاحتياجات سنوات النضال التالية لمؤتمرهم .

وبدون البرنامج ، فإن الأحداث تظل تتقاذف التنظيم ذات اليمين وذات الشمال ، فيما تصرف قيادته الأمور ساعة بساعة ، وفي أحسن الأحوال يوماً بيوم ، «حسب التساهيل» ، معتمدة التلقائية والفهلوة . وبدون البرنامج يفقد التنظيم السياسي - كما هو معروف - أحد أركانه الثلاثة : الايديولوجيا ، الخط السياسي ، والأسس التنظيمية .

ملامح البرنامج

لا شك أن ثمة ضرورة قصوى للبدء في تقويم حركتنا الوطنية ، منذ كانت في العام ١٩١٨ ، عند احتلال القوات البريطانية لفلسطين ، واقتطاعها من جسم سوريا الطبيعية ، ومرورها بمراحلها المختلفة ، ابتداء من المرحلة الأولى (١٩١٨ - ١٩٢٩) ، التي تميزت باحتكار كبار الملاك لموقع القيادة في الحركة الوطنية الفلسطينية ، بما استتبع من العداء لليهود كدين ، واللجوء للاحتلال البريطاني باعتباره حكماً ، واعتماد أساليب عقيمة في الكفاح (عرائض ، ووفود ، ومؤتمرات) ، وحتى الصدامات التي تمت في هذه المرحلة اتسمت بالطابع الطائفي . ثم جاءت المرحلة الثانية (١٩٣٠ - ١٩٣٩) ، وفيها شاركت البرجوازية الفلسطينية الوليدة في قيادة الحركة الوطنية ، بما ترتب على ذلك من تحديد اتجاه الحركة العربية الرئيسية الى الاحتلال البريطاني ، واعتبار الصهيونية مجرد ذيل له ، والبدء بالمظاهرات الصدامية ، وتتويج هذه المرحلة بالثورة الشعبية المسلحة (١٩٣٦ - ١٩٣٩) . وأثبتت هزيمة هذه الثورة بمرحلة ثالثة من حياة الحركة الوطنية (١٩٤٠ - ١٩٤٨) ، عبرت فيها هذه البرجوازية عن يأسها من جدوى الكفاح ضد الامبريالية والصهيونية ، حيث هربت البرجوازية الى اليمين ، أكثر فأكثر ، مع اشتداد ساعد النظام الاشتراكي في العالم ، وولادة معسكر لهذا النظام في مواجهة المعسكر الرأسمالي ، وتعزز هذا الهروب مع سماح الاحتلال البريطاني للصناعات العربية الفلسطينية بالنمو لسد احتياجات القوات البريطانية المرابطة في فلسطين ، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ، الأمر الذي عبرت معه

البرجوازية من موقعها وموقفها ، وغدت تلاين الامبريالية وتهاودها .

ثم كانت نكبة ١٩٤٨ المعروفة ، الغنية بالدروس والعبرات ، على المستويين الفلسطيني والعربي . وبعد النكبة سادت حالة من الركود الاقتصادي والسياسي ، والركود الأخير بالحظر العربي الرسمي الذي حال دون امتلاك الشعب الفلسطيني لقضيته بيديه ، ومن أواسط الخمسينات ، بدأ الشعب الفلسطيني يسترد أنفاسه ، وانحسرت البطالة التي فتكت ، مؤقتاً ، بغالبيته الاقتصادية ، وولد العمل الفدائي ، في أواسط الستينات ، بعد أن اشتد ساعد البرجوازية الصغيرة الفلسطينية اقتصادياً ، وتعزز موقعها بوصول البرجوازية الصغيرة العربية الى السلطة ، في أكثر من قطر عربي (سوريا ، العراق ، والجزائر) ، وبعد أن تأكد مضاء سلاح حرب الشعب ، بانتصار كوريا وكوبا وفيتنام والجزائر ، وبعد أن تراجع شعار «الوحدة العربية طريق العودة الى فلسطين» ، مع ضرب أول تجربة وحدوية عربية معاصرة ، وأعني بها وحدة مصر وسوريا (١٩٥٨ - ١٩٦١) . ثم كان مرور هذا العمل الفدائي بمراحله الخمس ، وأولاها امتدت من مطلع ١٩٦٥ وحتى نكسة (حزيران) ١٩٦٧ ، وثانيها منذئذ وحتى مذبحتي أيلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١ ، وثالثها حتى نشوب الحرب الأهلية اللبنانية ، في نيسان ١٩٧٥ ، ورابعها طوال سني هذه الحرب ، أي حتى نهاية ١٩٧٦ . وأخيرها امتدت منذ دخول قوات الردع العربية ، أواخر ١٩٧٦ ، وحتى الاجتياح الاسرائيلي للبنان ، صيف العام ١٩٨٢ ، وخروج قوات المقاومة الفلسطينية من الجنوب اللبناني والعاصمة اللبنانية .

واستعراض هذه المراحل أمر ضروري لحركة المقاومة الفلسطينية الراهنة ، وذلك من أجل الدروس المستفادة من خطأ هذه الحركة وصوابها ، على السواء ، ومن أجل استخلاص الهدف الاستراتيجي لنضالنا الوطني ، وثانياً لتحديد فصائل معسكر الثورة ، فلسطينياً وعربياً ودولياً ، وفي المقابل رصد أطراف معسكر الأعداء ، وأخيراً ايلاء الاهتمام للأهداف المرحلية ، التي تعمل على تقريب الساعة وانتصارها الى الهدف النهائي لنضالنا .

وهنا نضع حداً لاهدار الفكر ، وتغييب البرنامج السياسي ، ولممارسة التكتيك على حساب الاستراتيجية ، وانهاء القفز العشوائي ، عبر البرز ، في التعامل مع مختلف القوى والأطراف ، فلا يصبح حليف الأمس ، عدو اليوم ، والعكس ، بدون أسباب قوية ، بل يتم التعامل مع القوى والأطراف كافة استناداً الى أسس ثابتة وليست الى مراجعة ذاتية ، فتتم تعزيز الروابط بالجماهير الشعبية العربية وقواها الوطنية والتقدمية ، وليس بالأنظمة وأجهزتها .

ويستند البرنامج السياسي الجديد الى الميثاق الوطني الفلسطيني ، والى برنامج حركة فتح الأخير ، ويؤكد على أن فلسطين قضية عربية ، في منشئها وحلها ، ويجري الاهتمام بأشكال النضال كافة ، داخل الوطن المحتل وخارجه ، مع ايلائه اهتماماً خاصاً للكفاح المسلح ، ويرد الاعتبار للحريات الديمقراطية ، ويبدد الوهم بامكانية التسوية ، ويدين محاولات تبرير الاغتصاب الصهيوني لوطننا ، ويوضح مدى استحالة التعايش مع العدو الصهيوني ، العدو المباشر لأمتنا ، ويدرك الامبريالية الأمريكية في المنطقة ، فضلاً عن تأصيل وضع الامبريالية الأمريكية كعدو أول لنا ، والدعوة الى تعزيز الابداع والثقافة الوطنية ، والعمل على ارساء قيم وتقاليد اجتماعية وسياسية ونقابية ، ونضالية ، في كافة المجالات ، والوقوف الى جانب كل تطور ثوري في أي قطر عربي .

وخطة تنظيمية

ولا يلقى البرنامج في الهواء ، بل يسنده نظام داخلي ، يحكم الحياة الداخلية للحركة ، ويضع أسس قبول العضو ، ويحدد الواجبات الملقاة على عاتقه ، والحقوق المتاحة له ، وينظم العلاقة بين الأعضاء ، وبعضهم البعض ، وبين قواعد الحركة وقيادتها ، كما يوفر الأسس التنظيمية ، العمود الثاني للحركة ، بعد البرنامج السياسي .

والى جانب النظام الداخلي ، لا بد من خطة تنظيمية ، تضفي شكلاً تنظيمياً على الحركة ، طال افتقاده ، وتبدأ بتحديد الهدف من تنظيم الجماهير ، والمحاور الفكرية والسياسية للنشاط التنظيمي ، والمجالات البشرية - من قطاعات وتجمعات جماهيرية وطبقات اجتماعية - لهذا التحرك ، وأولويات هذا التحرك التنظيمي ، وأخيراً ضمانات الأمن والاستمرار لهذا التحرك ، بما يقضي على العشائرية وينهي أسلوب الاستزلام ، ويحول دون التركيز على الكم على حساب الكيف ، ويعود الى الاهتمام بالتربية السياسية ويقضي على تضخم أجهزة الأمن على حساب التنظيم ، ويعيد الحياة الداخلية للحركة ، ودمقرطتها التنظيمية ، المنبثقة عن المركزية الديمقراطية ، والمستندة الى القيادة الجماعية والمسؤولية الفردية ، ويقضي على ظاهرة تعيين القيادات حسب الولاء الشخصي المطلق للقيادة ، مع اعتماد أسلوب ثوري للتفرغ التنظيمي ومحاسبة

المخططين والمتجاوزين، وتشجيع الشرفاء؛ وعدم اساءة استخدام الاجراءات التنظيمية، وتطوير دورات تثقيفية للكادر.

والخطة العسكرية

وما دام العمل العسكري يحتل ركناً أساسياً في نضالنا، فلا مفر من وضع خطة عسكرية لنضالنا، تجعل من الداخل المجال الأول للتجنيد والنشاط، في آن معاً؛ وتهجر الاستعراضية؛ وتعتمد الأسلوب الأكثر مواءمة للعمل العسكري، بعد اسقاط الأسلوب الهجين المعتمد، والقائم على الخلط العشوائي بين سلبيات أسلوبي الحرب النظامية وحرب العصابات؛ وتركز على تعميم التدريب القتالي الحالي، والثقافة العسكرية المعاصرة، وتعيد النظر في الرتب والألقاب العسكرية والامتيازات التي منحتها القيادة، بلا حساب، في غير موضعها ولغير مستحقيها.

ولأن الحرب حوار، فإن علينا الاهتمام برصد التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والتنظيمية والفكرية والنقابية في الكيان الصهيوني، أولاً بأول، لمواجهة هذه التطورات، ومعرفة جوانب القوة والضعف في مختلف هذه المجالات. مع حصر امكانات وطاقات شعبنا، لتوظيفها في المعركة، بعد أن طال اهمالها وتجاهلها. فإن تعرف نفسك وتعرف عدوك، ففي مئة معركة ستنتصر مئة مرة.

واذا ما نجحنا في هذا كله، نكون قد حققنا أهم عاملين من عوامل النصر، وهما:

● تصحيح الوضع المقلوب، الذي أخفى الفكر وأعلن التنظيم. فنعلن الأول ونعممه، فيما نعتمد أسلوب التنظيم السري.

● نضع لكل مواطن فلسطيني واجبه النضالي، لأول مرة في تاريخ حركتنا الوطنية منذ كانت، بما يضع نظرية «حرب الشعب» موضع التطبيق، لأول مرة، في وطننا العربي.

نحو نظرية للعالم الثالث

وباعتبارنا جزءاً من العالم الثالث، فإننا مطالبون بالاسهام بنصيبنا في صياغة نظرية لهذا العالم، ما زال يفتقدها، ويتخبط دونها. وحصتنا، تأتي في «خانة» الكفاح ضد الامبريالية والصهيونية. وهذا متاح لنا، بعد الاسترشاد بالايديولوجيا العلمية، وباستلهام تراثنا الوطني الفلسطيني في الكفاح ضد الامبريالية والصهيونية؛ وباستيعاب تجارب وخبرات أمتنا العربية في هذا المجال، فضلاً عن تجارب وخبرات شعوب العالم في المجال نفسه، وبخاصة كفاح شعوب أوروبا ضد النازية؛ وشعوب الصين وكوريا وفيتنام وكوبا والجزائر واليمن الديمقراطية ضد الامبريالية التقليدية والجديدة.

وحركة المقاومة الفلسطينية مهيأة، ربما أكثر من غيرها من حركات التحرر الوطني، لانجاز هذا العمل الضخم، الذي يمكن انجازه في خندق الكفاح، وليس في مختبر علمي، على أهمية العلم ومختبراته.

من النظام الأساسي
اهدافنا

* تحرير فلسطين تحريرا كاملا وتصفية الكيان الصهيوني اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا.

* اقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني تحفظ للمواطنين حقوقهم الشرعية على اساس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر او الدين او العقيدة وتكون القدس عاصمة لها..

* بناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الانسان ويكفل الحريات العامة لكافة المواطنين.

* المشاركة الفعالة في تحقيق اهداف الأمة العربية في تحرير اقطارها وبناء المجتمع العربي التقدمي الموحد.

* مساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها لتحرير اوطانها وتقرير مصيرها من اجل بناء صرح السلام العالمي على اسس عادلة

مستقبل المحاولة

الحالة مواجهة حاسمة بين برنامجين

ماذا يحمل المستقبل القريب لفتح والمقاومة؟

اساس جلسات النمية في الثورة

هل تسقط البندقية ويكتفى بالدبلوماسية؟!

ما كان لقرار أبي عمار - في ٣ ايار ١٩٨٣ - والذي قضى بتعيين بعض المشبوهين في مواقع التأثير السياسي والعسكري والتنظيمي، واقصاء بعض الوطنيين الأكفاء عن التأثير، ما كان لمثل هذا القرار ان يحدث كل رد الفعل الذي أحدثه، لولا الدلالات السياسية الخطيرة لهذا القرار؛ ولولا تراكم كل هذا الكم من الاسباب، التي كان طبيعياً لها أن تنفجر، على هذا النحو او ذاك.

وما يجري هو مواجهة حاسمة بين برنامجين سياسيين، من الصعب التوفيق بينهما، أولهما يمثله «المحاولون»، وثانيهما يعبر عنه القادة التقليديون في فتح، أولهما مع استمرار الكفاح، بكافة اشكاله، حتى تحقيق الأهداف الوطنية، بينما يرى أصحاب البرنامج الثاني ضرورة التركيز على الجهود الدبلوماسية من أجل الوصول الى هذه الاهداف، وعليه يرفض البرنامج الاول كافة المشاريع - العربية منها والاميركية - للتسوية السلمية، بينما يوافق البرنامج الثاني على كل من «مشروع فاس» العربي، ومشروع ريغان الاميركي، وفي الوقت الذي يطالب فيه البرنامج الاول بالتحالف مع الأنظمة الوطنية العربية، فان البرنامج الثاني ضبط خطوات أصحابه على خطوات الأنظمة الأكثر رجعية في الوطن العربي، ورفض البرنامج الاول الكونفدرالية التي يسعى البرنامج الثاني الى عقدها مع الاردن، وفيما يسعى البرنامج الاول للقيادة الجماعية، فان البرنامج يسعى الى تكريس الفردية والاستئثار بالقرار السياسي... أما بقية الخلافات فهي مجرد تفاصيل.

وأساس هذا الفرز والتحول في موقع القادة التقليديين نجده اولا في يأسهم من جدوى الكفاح ضد الامبريالية واسرائيل، وتوهمهم بامكانية عقد صفقة مع الامبريالية؛ وثانيا هناك احتدام الصراع الطبقي داخل قيادة فتح، حيث غدا القادة التقليديون اقرب الى تمثيل مصالح البرجوازية الكبيرة الفلسطينية، التي تتطلع الى نيل حصتها في شراكة تطمع اليها مع الامبريالية. وباختصار، فان القادة التقليديين يتطلعون الى «كامب ديفيد» جديد. ونسو ان التنازلات الهامشية المحدودة التي قدمتها الامبريالية والصهيونية في «كامب ديفيد» لا تنوي تكرارها. فهذه التنازلات - على قلتها - كانت مقابل اخراج مصر من الصراع العربي - الاسرائيلي، وتفتيت الصف العربي، وانهاء دور مصر القيادي في الوطن العربي، وضرب التحولات التقدمية، الاقتصادية والسياسية، التي تمت في مصر على يدي عبد الناصر. باختصار، فان اي تنازلات فلسطينية ستقابل «بالتطنيش» من قبل الامبريالية واسرائيل، على حد سواء، اذ لا مكاسب تذكر يمكن لأي منهما ان يناله مقابل منح الفلسطينيين اي قطعة ارض.

يقول التعميم الرابع للمحاولين (٥/٢٣): «ان لنهج الثورة والتحرير أدواته ورموزه، كما ان لنهج المساومة والتفريط أدواته ورموزه. أن من يريد النضال من اجل تحرير فلسطين لا يقوم بتعيين المنهزمين والمنحرفين والمدانين قادة على قوات الثورة، ولا يصر على بقاء هذه القوات مشتتة في الأقطار النائية، بعيدة عن جماهيرها التي استفرد بها الصهاينة والفاشيون، واعملوا فيها قتلا وإذلالاً وانتقاماً. وان من يتحدث عن رفض الاتفاق الصهيوني - اللبناني، وعن احتمالات نشوب الحرب مع العدو لا يقوم بنقل عدد من خيرة ضباطنا وكوادرنا الى المنافي البعيدة، ولا يحيل الى الاستيداع اولئك الذين اسهموا في صنع مأثرة البطولة والصمود في بيروت والجنوب.

«ان هذا الاصرار على تنصيب اولئك الذين لفظهم شعبنا، وأدانهم كل عضو في (فتح)، وكل مقاتل في (العاصفة)، وكل مناضل في الساحة الفلسطينية، لأمر يدعو الى التساؤل والارتياب».

وتقول «لجنة من كوادر حركة المقاومة الفلسطينية»، في بيان لها (٥/٢٤) «... ويبدو ان النهج السياسي السائد يهمه وضع الرجل المناسب في المكان الذي يناسب التوجهات السياسية المتهادنة والمتساومة مع الامبريالية وعملائها في المنطقة».

وحتى لا يظن أحد بأن هذه اللجنة قد وصمت بالخيانة الوطنية القيادة التقليدية لفتح، فان اللجنة سرعان ما أكدت «ان القيادة السياسية الفلسطينية، صاحبة القرار، لم تستنفد، بعد، كل أوجه تعارضها مع السياسة الامبريالية». وتعيد اللجنة هذا الى كون القيادة المشار اليها «لم تأخذ حصتها الهزيلة ضمن علاقات التبعية، ولأن هناك مناضلين يحملون البندقية، ويرفعون راية الكفاح المسلح ضد العدو».

ولان النافذين في القيادة سدوا القنوات التنظيمية، وعطلوا الحياة الداخلية للحركة؛ وشلوا المؤسسات القيادية - بما في ذلك اللجنة المركزية والمجلس الثوري - وتعسفوا في استخدام سلاح الاجراءات الانضباطية ضد الاكفاء الوطنيين من اعضاء الحركة وكوادرها، واستأثروا بالقرار السياسي؛ وعززوا فرديتهم؛ وانتهكوا البرنامج السياسي للحركة ونظامها الأساسي، فضلا عن

الميثاق الوطني الفلسطيني، وداسوا أبسط أسس وبديهيات الكفاح الوطني، لهذا كله فان العناصر الشريفة اضطرت للجوء الى هذا الاسلوب «من اجل تصحيح مسيرة الثورة، على كافة الاصعدة، وهو اسلوب مشروع وصحيح، حين يصر البعض على الامعان في فرض مايريدون على حركتنا، وثورتنا، وقضيتنا، خروجاً على نظامنا الأساسي وبرنامجنا السياسي، والغاء لدور مؤسساتنا ومنظماتنا القيادية، وخلافاً لكل ما هو مشروع وصحيح»، **على ما يقول، بحق، التعميم الاول للمحاولين (٥/١٤).**

وأوضح ان هذه المحاولة لا تبغي اقامة حركة بديلة أو موازية لفتح، بل ان الحلقة الرئيسية التي تطمح هذه المحاولة الى شدها، كي تشد بقية الحلقات، هي حماية الثورة. يقول التعميم الرابع للمحاولين «ان السؤال الاساسي المطروح، الآن، على كل الناضلين في حركتنا هو: كيف نحمي الثورة؟ كما ان القضية المركزية المطروحة، في هذه الآونة على جدول أعمال كل الفتحويين هي (فتح)، حركتنا التي انطلقت لتكون رأس الحربة في مواجهة العدو الامبريالي - الصهيوني - الرجعي، والتي يراد لها أن تكون الجسر الذي يعبر فوقه المشروع الاميركي الرامي الى تصفية قضيتنا واحكام القبضة على وطننا، والمتمثل في مشروع ريغان وقرارات فاس ومشروع الكونفدرالية، وما رافق ذلك من اتصالات مع مصر، ومن لقاءات مع الصهاينة، ودعوات للاعتراف بدولتهم».

واذا كانت المحاولة قد جعلت من الفساد، وغياب الديمقراطية، والميل المتزايد الى الاستسلام لارادة العدو، هدفا لكفاحها، فان هذا يشير الى ان المحاولين يعون، تماما، مدى العلاقة الحميمة بين هذه الأمور الثلاثة. فالميل الى الاستسلام يتطلب فردية واستئثار بعض القادة بالقرار السياسي، مع «التطنيش» عن مظاهر الفساد، بل مكافأة رموزه ودفعهم الى المواقع المؤثرة في المجالات السياسية والعسكرية والتنظيمية والنقابية والاعلامية. فمن غير هؤلاء المنحرفين أكثر طواعية للقيادة المتنفذة، مهما كانت درجة خروج تعليماتها عن الخط الوطني، أو البرنامج السياسي للحركة أو نظامها الأساسي، او حتى أبسط المبادىء الكفاحية.

جدوى المحاولة

«نحن الذين علقنا الجرس، وخطونا الخطوة الاولى». هذا ما قرره - محقاً ابو موسى (الوطن) (الكويت) ٥/٢٦).

فالسخط من السلبيات المتزايدة غدا ظاهرة لها شعبية كاسحة، منذ عدة سنوات. لكن السخط وحده، لا يصنع التغيير. بل يخلق - اذا طال - حلقات نميمة، ترطن بالثورية، وتستغيب الخلق، منتظرة معجزة من السماء لتخليصها من هذه السلبيات. ومن هنا اهمية محاولة ١٠ ايار.

على ان قبس السبق لا يكفي ضماناً لأمن المحاولة، واستمرارها، وتطورها.

واذا كانت المحاولة قد وجدت فرصتها في حالة المواجهة السورية مع الامبريالية الامبركية واسرائيل، والتي وصلت حداً عاليا مع اعلان التوقيع على الاتفاقية الاسرائيلية - اللبنانية، فان الضمان الرئيسي لأمن حالة التصحيح، واستمرارها، وتطورها، وانتصارها، هو في استمرار المواجهة المحكي عنها، امداً طويلا من الزمن، يسمح بان تقف الحالة على قدميها. اما الاتحاد السوفياتي، فان اي انتصار لأي من فصائل حركة التحرر الوطني العربية هو انتصار له، كما هو - بالقدر نفسه - هزيمة للامبريالية، فضلا عن رغبة الاتحاد السوفياتي في تصحيح سمعة السلاح السوفياتي، الذي حاولت الامبريالية والصهيونية والرجعية تجريحه مع كل هزيمة عربية؛ واخيرا هناك رغبة القيادة السوفياتية في استعادة ما خسرته من حضور في المنطقة العربية، منذ أواخر العام ١٩٧٠ وحتى اليوم.

ويبدو ان هذا هو ما جعل ابو صالح ينفي احتمال تراجع قريب للاندفاع السوفياتي الأخير، في المنطقة، اذ قال «... فنحن، الآن، على ابواب الحرب. وقد بات من الضروري احداث تعديل جذري في ميزان القوى القائم حالياً» (الكفاح العربي (بيروت) ١٥/٣٠).

وعلى الرغم من المواجهة الحقيقية في سهل البقاع بين سوريا واسرائيل، الا ان ثمة تسوية ممكنة لهذه المواجهة، اولا لأن أميركا لا تريد ان تأخذ سوريا خطوات الى اليسار، وثانيا لان المواجهة غدت شبه مباشرة بين العملاقين. وقد اعتدنا عزوف العملاقين عن خوض حرب ضد بعضهما البعض، وسلوكهما طريق التسوية السياسية لكل ما يسبب المواجهة بينهما. ولنا أمثلة بالغة الوضوح

والدلالة في هذا الصدد، كأزمة سور برلين (١٩٥٤) وأزمة الصواريخ في كوبا (١٩٦١).

واذا كان ثمة خطر من قيام المحاولة في فتح، فإن هذا الخطر يبقى مجرد احتمال نظري، بينما الصمت عما جرى ويجري و«الفرجة» على التدهور، وعدم محاولة التصحيح، كان سيؤدي الى كارثة وشيكة مؤكدة.

واعتقد ان ثواب المحاولين سيكون مثلثا، اذ لم يكتفوا بالكلام فحسب، بل اتبعوه بالعمل، وحملوا ارواحهم على أكفهم. فلا التردي العربي يسمح بنجاح هذه المحاولة، ولا حتى وحش الفساد الذي تربى في احضان القيادة التقليدية سيترك هذه المحاولة وشأنها، بعد ان فضحته، وغدت تهدد بانهاء ظاهرة الانتفاع بالثورة، والاجهاز على المنحرفين، وثالثاً هناك عامل الصواب في المحاولة: توقيتها، رموزها، أداتها، مطالبها، اسلوبها، وتكتيكاتها.

المعادلة الصعبة

لعل من فضول القول ان الارض ليست مفروشة امام المحاولين بالورود. كما ان التصحيح ليس ممكناً بدون ان يطال مبضع البتر أطراف الوجوه الايجابية التي انجزتها المقاومة، طوال السنوات الثماني عشرة الماضية. الامر الذي يضع على عاتق المحاولين تحقيق معادلة صعبة، تضرب السلبيات وتعزز الايجابيات، في آن معاً. وتنحصر الاولى، اساساً، في:

- الانعطاف الحاد نحو الاستسلام لأوهام التسوية.
- الميل للاعتراف باسرائيل.
- تكريس الفردية والاستئثار بالقرار السياسي.
- رهن القرار السياسي لدى النظم الأكثر رجعية في الوطن العربي.
- تبوؤ رموز الفساد لمواقع مؤثرة في منظمة التحرير، وفي فتح على وجه الخصوص.
- غياب الحريات الديمقراطية.

على ان ثمة انجازات تمكنت المقاومة من تحقيقها، في السنوات الثماني عشرة الماضية، لعل اهمها:

- منظمة التحرير، ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني.
- الوحدة الوطنية التي تحقق حدها الأدنى.
- الدم الفلسطيني، والحذر من اهداره في اقتتال في غير أوانه او مكانه او معركته.
- شعبنا الذي الف السلاح.
- الامل في حركة المقاومة، الذي تكون لدى شعبنا الفلسطيني وبقية شعوبنا العربية.

واعتقد ان امكانية الجمع بين ضرب مجموعة السلبيات مع الحفاظ على المجموعة الثانية، وتعزيزها، هي المهمة الأصعب الملقاة على عاتق المحاولين. وعليه يصبح السؤال هنا هو: كيف تتمكن المحاولة من الاجهاز على الفساد، وقهر الفردية والاستئثار بالقرار السياسي، واشاعة الديمقراطية، ووقف التدهور السياسي بقطع الطريق على اللاهثين وراء الادارة الاميركية، وادانة تزيين الاعتراف باسرائيل، وفضح محاولات تسليم مفاتيح قضيتنا الوطنية الى حكام الرجعية.. مع المحافظة، في الوقت نفسه، على وحدانية وشرعية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، والحيلولة دون خسران الحد المتحقق من الوحدة الوطنية، وتحقيق استقلالية القرار السياسي، والحذر من نقل ارتهانه من نظام الى آخر.

وبجملة اخرى: كيف السبيل الى التوفيق بين فضح سلبيات البعض في المقاومة، والحيلولة دون توظيف الرجعية هذا الفضح لصالحها في تشويه صورة العمل الفدائي، وفكرته.

ولعل في هذه المعادلة الصعبة ما يفسر تأرجح مواقف بعض اعضاء حركة فتح. فمع تحمسهم لمطالب المحاولة، نجدهم يقدمون خطوة ويؤخرون اخرى تجاه هذه المحاولة. على ان هذا لا يعني ان المترددين كلهم يصدرون عن مثل هذا التقدير، بل ان بعضهم يخشى ان ينعقد صلح عشائري بين المحاولين والقيادة التقليدية، فلا ينوب هذا البعض المتردد سوى «سواد الوجه» والاحراج؛ بل ان بعضاً آخر يخشى من ان يتم هذا الصلح على حسابه؛ ويتردد آخرون لعلمهم ان المحاولة لن تكفل لهم من الامتيازات ما يرفلون به لدى القيادة التقليدية؛ فيما يتردد نمط خاص بسبب خشيته من ألا يكتب النجاح لهذه المحاولة، فيضيع رهانه ويخسر «الجلد والسقط»، في رمشة عين. وهكذا اتسع معسكر «المترددين داخل فتح، الحركة التي طالما ربت قيادتها اعضاءها على هذه الصيغة المقيتة، ازاء كل قضية مصيرية تتطلب مواقف حاسمة.

ومن هنا، فان حسم الموقف، نهائياً، بين المحاولين والقيادة التقليدية، بطلاق معلن بين الطرفين، من شأنه أن يدفع بمئات أخرى من أعضاء الحركة الى معسكر المحاولين، ويلغي المعسكر الوسطي.

ولا يعني هذا الطلاق خروج اليسار بكامله من فتح، بل أن يساريين ممن دأبوا على اللغط الثوري، سيبقون الى جانب القيادة التقليدية، كي يقوموا بدور «الفردة» الشمال في جسم الحركة الامر الذي يضعهم في خدمة الخط السياسي السائد، دون أن يوهموا أنفسهم بأنهم أبناء تيار يعمل على الاصلاح من الداخل. فالتيار التقدمي سيكون في ذمة التاريخ، لتعود فتح وقفاً على اليمين، ولبعض الوسط، فيما يقوم بعض حثالات اليسار المزيف بدور الخادم، على أحسن تقدير.

ضمانات الامن والاستمرار

فضلا عن ضرورة امتداد المواجهة السورية مع الامبريالية الأميركية واسرائيل، فان النجاح في تحقيق هذه المعادلة الصعبة رهن بالشروط التالية:

(١) ادارة سليمة للصراع من قبل المحاولين، مع الالمام بالتركيب المعقد والدقيق لهذه المعادلة.

(٢) تجنب الاقتتال، واعتماد أسلوب الحوار الديمقراطي.

(٣) اقامة تحالف وطني ديمقراطي حقيقي وقوي، يجمع بين قوى وطنية عريضة، ويستند الى برنامج سياسي، ويعتمد علاقات ديمقراطية بين أطرافه.

(٤) اشاعة الديمقراطية في كافة جنبات العمل الفلسطيني.

(٥) الأخذ بمبدأ القيادة الجماعية والمسؤولية الفردية.

(٦) تعميم التربية السياسية السليمة، والتدريب العسكري الحقيقي، والتنظيم الثوري المحكم.

(٧) رفع راية الثقافة الوطنية ورد الاعتبار للصحافة، ودورها في معركتنا الوطنية.

(٨) دحر الفساد والمنحرفين، مع العمل على ارساء القيم والتقاليد النضالية.

(٩) اعلان التمسك ببرنامج الحركة السياسي، ونظامها الأساسي، وبالميثاق الوطني الفلسطيني.

(١٠) فتح باب المناقشة الواسعة من أجل تقويم تجربتنا الوطنية بكاملها، وبشكل خاص في حقبة الأعوام الثمانية عشر المنصرمة.

(١١) التأكيد على البديهيات الوطنية، ابتداء من هدف تحرير فلسطين، وأسلوب الكفاح المسلح، وتحديد أعدائنا في الامبريالية الأميركية واسرائيل والرجعية العربية، الى تحديد معسكر الثورة في الشعب الفلسطيني والجماهير الشعبية العربية وقواها الوطنية والتقدمية، فضلاً عن حلفائنا الاستراتيجيين، وأعني بهم الدول والأحزاب الاشتراكية.

(١٢) الاهتمام بقضايا الجماهير الفلسطينية، أينما كانت، وبخاصة في لبنان ووطننا المحتل، وهجر الأسلوب العشائري، الذي طالما تفشى في هذا الصدد.

(١٣) تصعيد الكفاح، بكافة اشكاله، وبخاصة الكفاح المسلح.

(١٤) استناد علاقاتنا مع كافة الشخصيات والقوى والأنظمة، العربية منها والأجنبية، الى اسس سليمة، قوامها المصلحتان الوطنية والقومية.

تكهنات

بغض النظر عن عواطفنا، وعن طبيعة وجدوى توجهات المحاولين، فان حركة فتح قد انشقت، فعلا، الى نصفين، أولهما شديد الاخلاص لمنطلقات الحركة، والثاني أرخى قلوعه لريح اليمين والاستسلام لأوهام التسوية. وحتى لو حدث والتصق النصفان، تحت تأثير الضغوط الخارجية، فان التصاقهما لن يطول كثيراً. لأن القادة التقليديين يرون أن مبررات صيغة فتح الجبهوية قد انتهت. فهذه الصيغة قدمت، في أوائل الستينات، باعتبارها السلاح الأقدر على تخطي الحظر الرسمي العربي في وجه الشعب الفلسطيني المتطلع الى امتلاك قضيته الوطنية، التي طالما حرم من الاقتراب منها؛ ومن جهة اخرى، فإن هذه الصيغة كانت الأكثر حسماً في المواجهة من اسرائيل.

ازاء هذه المحاولة الراديكالية فان القادة التقليديين في فتح سيهربون في اتجاه اليمين، أكثر فأكثر، فيما سيحسبون ألف حساب للمحاولين، فيزداد حرص هؤلاء «القادة» على ضمان سرية خطوات التوغل في اليمين، بل ان شعارات يسارية كثيرة سيجري صكها لتغطية هذا الانعطاف الحاد المقبل.

- اذا كان الحزب الشيوعي الفلسطيني هو اول من تأثر بأزمة المقاومة فانشق، وتلته فتح، فان هذا لم يغلق الباب على احتمال امتداد تعبير الأزمة عن نفسها لدى بقية المنظمات، بهذا الشكل أو ذاك. على أن المهم ليس في «تنفيس» الأزمة، أو تأجيل انفجارها، بل في استيعابها، والعمل على معالجتها، وتخطيها ببرنامج سياسي يغطي المرحلة القادمة من نضالنا الوطني.

عن "الشراع" اللبنانية

عن الكاتب

نشر هذا الكتاب على شكل حلقات حملت توقيع ديموقراطي فلسطيني في مجلة "الشراع" اللبنانية . ولقد عرفت المجلة الكاتب بما يلي :

* مناضل ومثقف فلسطيني مطلع . عاش الدراما الفلسطينية مرات خلف المسرح ومرات فوقه بصفات مختلفة .
* ملتزم بخط القضية وشعبها في بعدها القومي والاممي .

من منشورات « الحقيقة »

النشرة الشهرية :

العدد الأول (وثائقي) ـــ ماذا يجري في فتح ؟

العدد الثاني (وثائقي) ـــ ماذا يجري في فتح ؟

العدد الثالث (وثائقي) ـــ مذكرة لجنة الـ ١٨

العدد الرابع ـــ زيارة عرفات لمصر

العدد الخامس ـــ انتصار بيروت المشرف

العدد السادس ـــ ماذا يجري داخل الإتحاد العام لطلبة فلسطين

الدراسات :

الدراسة الأولى : العلاقات الأردنية مع م ت ف

الدراسة الثانية : آفاق الخيار الأردني

قضايا وآراء :

أزمة « فتح » : جذورها ، أبعادها ، مستقبلها

يرجى كتابة الملاحظات والاقتراحات على عنوان « الحقيقة »

ص . ب (٢٥٢١)

واشنطن دي . سي ٢٠٠٠٧